الدور الإبتكاري للجامعات ونقل التكنولوجيا في ظل الدعم الحكومي - دراسة مقارنة

د. عبدالرحيم عنتر عبدالرحمن ماضي
أستاذ القانون الخاص –كلية الحقوق
جامعة دار العلوم – الرياض

الملخص

1

هذا البحث يحلل قضية ملكية براءة الاختراع التي تتوصل اليها الجامعات من الأبحاث المدعومة من الحكومة على المستوى الدولي، والمستوى الوطني داخل المملكة العربية السعودية ، وذلك من خلال تحليل السياسة الشاملة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية الناتجة عن الأبحاث التي تجرى داخل الجامعات السعودية، بالإضافة إلى المقارنة بين نوعين من أنواع ملكية براءة الاختراع: كامتياز للأساتذة.(ملكية الاختراع تكون لأساتذة)، أو امتياز للمعاهد (ملكية براءة الاختراع تكون للجامعات) حيث ان موضوع نقل التقنية والبراءات التي تتوصل إليها منظمات البحث المدعومة من الأموال العامة، هو موضوع مناقشه واهتمام من مختلف أصحاب المصالح: الجامعات، والمنظمات البحثية الأخرى الممولة من المال العام ، الباحثين، الطلاب ،الصناعة، صانعي السياسات، والجمهور العام، والمشكلة انه في كثير من الحالات أصحاب المصالح هؤلاء لهم مواقف متعارضه. ومن الجدير بالذكرأن هذه المناقشة أصبحت أكثر فاعلية في الثلاثين عاماً الأخيرة، حيث أنه قبل هذه الفترة كانت الجامعة تعتبر أن موضوع براءة الاختراع يتعارض مع دورها في الخدمة العامة، كما أن البراءة لا تقع في نطاق أهداف العملية التعليمية ولكن حدثت تغيرات جاءت من حقيقة أن هناك دورين تقليديين للجامعة وهما، التعليم، والبحث العلمي ، ولكنها اليوم أضيف دور ثالث لها مصاحبا لدورها في التعليم والبحث العلمي وهو التفاعل والتداخل مع الصناعة والتسويق، فالتوصل إلى الاختراع يرتبط بشكل مباشرة بالملكية الفكرية، وعندما يكون هناك حصة مملوكه يكون السؤال التلقائي عن الملكية، ولذا النقاشات المبكرة ركزت على سؤال، من هو المالك لحقوق الملكية الفكرية الناتجة من من قبل المنظمات البحثية المدعومه من الأموال العامة؟، هل هم الوكالات الممولة من قبل الحكومة،ام المنظمات البحثية والباحثين الممولين من قبل الحكومة؟ عموما بعد جدال طويل تم التوصل الى انه تم قبول رأي عام، بأنه يجب ألا يتم التنازل عن الملكية إلى الحكومة: وذلك بسبب حجه منطقية واقعية وهي أن البيروقراطية تؤدي إلى عدم كفاءة الدولة وعدم قدرتها على إدارة ونقل التقنية.

- ومن وجهة نظر قانونية: ملكية الجامعة لحقوق الملكية الفكرية مرتبطة بالقضية الأوسع لاختراعات الموظفين،التى نظمت ملكيتها القوانين الوطنية أوالمراسيم.

ولذا السؤال الرئيسي الذي طرح نفسه أيهما يعد المالك للاختراع هل هو رب العمل أم الموظف،أم الوكالات الداعمة للجامعات بالأموال العامة؟ ومن ثم، من يحق له التقدم بطلب الحصول على براءة اختراع؟.وقد أستنج من البحث أنه يجب أن تمتح براءة الاختراع للجامعات لأن ذلك يساعد على نقل التقنية.

تمهيد: رغبة من المملكة في بناء "اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة من خلال منظومة وطنية للعلوم والتقنية والابتكار" فقد وجه المرسوم الملكي الصادر في عام1406ه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى القيام" باقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية، ووضع الإستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها وقد بدأت المدينة في هذا السياق بإعداد "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية" [1] التي تمت الموافقة عليها من مجلس الوزراء في عام1423ه وحيث أن هذه السياسة في ظل تطور دور الجامعات على المستوى العالمي، الدور الذي لم يعد قاصراً على البحث العلمي ولكن أصبح دور الجامعة رائداً في الإبداع الفكري ونقل التقنية، وذلك من خلال مكاتب نقل التقنية الموجودة في الجامعات وهو ما بادرت به جامعة الملك سعود من خلال إنشاء برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية[2]، وجامعة الملك عبدالعزيز [3]، وجامعة الملك فهد [4] ، وغيرها من الجامعات، وفي ظل هذه التغيرات العالمية قامت المدينة بإجراء العديد من التعديلات على السياسة السابقة المرتبطة بالدعم الحكومي للبحث والتطوير في المملكة العربية السعودية"على النحو الذي يحقق مصالح الجامعات ويعود بالنفع على المجتمع وبما يتوافق مع النظم العالمية في هذا الشأن، وتم إقرار "السياسة الشاملة للملكية الفكرية الخاصة بالبحث والتطوير الممول من الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية من قبل اللجنة الإشرافية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بتاريخ ١٤٣٣/٢/١ه الموافق ٢٠١١/١٢/٢٦م والتي سيتم مراجعتها بعد ثلاث سنوات من التجربة[5].

أهمية الموضوع : يعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة جداً ليس على المستوى الوطني فقط بل على المستوى الدولي في ظل تنامي اقتصاد المعرفة وأهميته في التقدم التكنولوجي حيث تسهم فيه الجامعة بدور كبير في ظل تنامي دورها التقليدي حيث لم يعد دور الجامعة قاصر على التعليم بل تطور دورها

---

[1] من الجدير بالذكر أنه سيتم إستخدام كلمة سياسة أو السياسة للتعبير عن "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية"

[2] أقر مجلس جامعة الملك سعود مشروع لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بجامعة الملك سعود بالجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٠ إعمالاً للمادة ٢٠ من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

[3] http://ipa.kau.edu.sa/Default.aspx?Site_AR،

[4] http://ttie.kfupm.edu.sa/

[5] وقد تضمنت هذه السياسة ستة بنود عبارة عن: البند الأول: تعريفات للمصطلحات المستخدمة في هذه الساسة. البند الثاني: نظرة عامة على السياسة. البند الثالث: عرض الغرض من هذه السياسة. البند الرابع: ملكية حقوق الملكية الفكرية. البند الخامس: إدارة الملكية الفكرية. البند السادس: التكوين التجاري لحقوق الملكية الفكرية. البند السابع: حوافز الملكية الفكرية لمبتكريها وتكوينها التجاري. البند الثامن: تطبيق السياسة ومراجعتها وختاماً تم تذييلها بملحق بشأن تفصيل حوافز الملكية الفكرية.

فأصبحت تمارس البحث العلمي بالإضافة إلى دورها ألابتكاري.على النحو الذي يساعد في رقي وتطور المجتمعات وتقديم حلول غير تقليدية للمشاكل التي تواجه الحكومات بم يحقق الرفاهة للمواطن ويساعد على تقدم المجتمع ككل.

الهدف من اختيار الموضوع : تعديل السياسة على النحو الذي يتوافق مع سياسة الدول المتقدمة بشأن الدعم الحكومي للجامعات لتمكينها من القيام بدورها وتوفير الحافز لها وتمكينها من تنمية وتطوير دورها ألابتكاري، والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني .

سبب اختيار الموضوع: بمطالعة هذه السياسة اتضح أنها تمثل غبن بحقوق الجامعات المرتبطة بالملكية الفكرية [١] ، خاصة و أن هذه السياسة تطبق على كامل المملكة العربية السعودية بمعنى أنها تنطبق على كافة الجامعات السعودية [٢]. ومن ثم ستكون شديدة التأثير على كافة الجامعات السعودية بما يعود بالإيجاب أو السلب على المجتمع بأكمله.ولذا نحاول في هذا البحث تعظيم الإيجابيات وتلافي السلبيات من خلال محاولة استظهار الموقف الدولي في هذا الشأن خاصة وأن الجامعات في الدول المتقدمة لها خبرة كبيرة بخصوص الدعم الحكومي وأثره على سياسة الابتكار.

إشكالية البحث : هذه السياسة بصيغتها الحالية قد لا تحقق المصلحة العامة، كما أنها تتعارض مع بعض الأنظمة، و تقلص دور الجامعة الريادي في البحث العلمي والابتكاري، كما أنها تلغي المنافسة بين الجامعات خصوصا وأن هذه السياسة ستطبق على كافة الجامعات السعودية.

أسئلة البحث:

- هل تتعارض السياسة مع نظام براءة الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية السعودي [٣]

---

[١] تم إقرار "السياسة الشاملة للملكية الفكرية الخاصة بالبحث والتطوير الممول من الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية" من قبل اللجنة الإشرافية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ الموافق ٢٠١١/١٢/٢٦م والتي سيتم مراجعتها بعد ثلاث سنوات من التجربة، وقد تضمنت هذه السياسة ستة بنود عبارة عن يأمل برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية التصدي لهذه السياسة وتعديلها لتكون سياسة عادلة تحقق المصلحة العامة، ولا تقلص دور الجامعة الريادي، وتكون دافع للبحث العلمي والابتكار، ولا تلغي المنافسة بين الجامعات، خصوصا وأن هذه السياسة ستطبق على كافة الجامعات السعودية.

[٢] 3.2 Applicability of the Policy، 3.2.1 This Policy applies to the whole of KSA.

[٣] نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، والأصناف النباتية، والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٩هـ.

- هل السياسة تتعارض مع نظام مجلس التعليم العالي والجامعات؟ [1].
- هل تتعارض السياسة مع اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات؟ [2].
- هل السياسة تتعارض مع لوائح برامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بالجامعات خصوصا لائحة جامعة الملك سعود كنموذج ؟[3]. التي تمنح ملكية الاختراع لجامعة الملك سعود.
- هل السياسة تتعارض مع توجهات الجامعات العالمية في الدول المتقدمة في هذا الشأن؟
- حيث أنها هي المالك لحقوق الملكية الفكرية مما يساعدها على التعامل معها على النحو الأمثل وتصبح الملكية الفكرية رافد من روافد دعم الجامعات.
- لمن تكون ملكية براءة الاختراع.
- هل دعم الجامعات بالأموال العامة يمنح الحكومة ملكية براءة الاختراع.
- هل يكون الأستاذ مالك لبراءة الاختراع أم الجامعة
- ما مدى تأثير دعم الجامعة بالأموال العامة على ملكية براءة الاختراع وتوزيع العائد.
- كيف يتم نقل البراءات والتقنية من الجامعة إلى المجتمع.

الدراسات السابقة : لم أتمكن من العثور على دراسات سابقة في هذا الموضوع، أثناء بحثي وقد يكون ذلك راجع لحداثة هذه السياسة.

منهج البحث: سيتم إتباع أسلوب البحث المقارن وذلك من خلال تحليل السياسة وتوضيح مدى توافقها أو تعارضها مع موقف الجامعات في الدول المتقدمة.

خطة البحث: سيتم إتباع التقسيم الثلاثي في هذا البحث على النحو التالي.

المبحث الأول: السياسة الشاملة للملكية الفكرية وحقوق الجامعات

المطلب الأول: تطور دور الجامعة التقليدي

---

١ لأنها ستفرض على الجامعات سياسة معينة بشأن الملكية الفكرية يجب أن تلتزم بها، مما يتعارض مع المادة الثامنة والعشرون بشأن المجلس العلمي ودوره في العملية البحثية والتي أوضحت أنه ينشأ في كل جامعة مجلس علمي يتولى الإشراف على الشؤون العلميةلأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر.

[2] اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات خصوصاً المادة ٢،٣ بشأن البحث العلمي حيث أن اللائحة أوضحت في المادة الثانية منها أن الهدف من البحوث التي تجرى في الجامعات إثراء العلم والمعرفة والنشر في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي أ.....ب...ج.....د- نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية ،

٣ أقر مجلس الجامعة مشروع لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بجامعة الملك سعود في١١١١٢٢ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩١١١١١٠م إعمالاً للمادة ٢٠ من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

المطلب الثاني: ملكية الحقوق الفكرية الناتجة عن البحوث المدعومة داخل الجامعة

المطلب الثالث: دراسة نقدية للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية

المطلب الأول: المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية بالإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: السياسة الشاملة ودورها في نقل التقنية بشان الأبحاث المدعومة بالمملكة العربية السعودية

المبحث الثالث: البيئة الجامعية وتوزيع حقوق الملكية الفكرية

المطلب الأول: توزيع حقوق الملكية الفكرية

المطلب الثاني:امتياز الأستاذ

المطلب الثالث: ملكية المؤسسة (الجامعة) للحقوق الفكرية الناتجة من الأبحاث المدعومة.

المبحث الأول

السياسة الشاملة للملكية الفكرية وحقوق الجامعات

تمهيد: السياسة الشاملة للملكية الفكرية، قد تضر بالحقوق الفكرية والأنظمة للجامعات من نواحي عديدة،فقد أقرت السياسة أنه يمكن الدخول في تعاقدات مباشرة مع البحثين دون إتباع الطريق النظامي، كما أنها جعلت كل ما يتعلق بالملكية الفكرية مبهم بالرغم من وضوح هذه الحقوق، والمالك لها بالدول المتقدمة.

المطلب الأول

تطور دور الجامعة التقليدي

لم يستقر الأمر على رؤية موحدة بشأن ملكية براءة الاختراع كأحد عناصر حقوق الملكية الفكرية ويظهر ذلك جلياً من خلال تناول الموقف الدولي بشأن ملكية الحقوق الفكرية:سيتم بيان ملكية براءة الاختراع الناتجة من الأبحاث المدعومة من الحكومة على المستوى الدولي من خلال تناول نوعي ملكية براءة الاختراع سواء بمنح ملكيتها للأساتذة كامتياز لهم أو بمنح ملكيتها للمعاهد بمعنى أن تكون ملكية براءة الاختراع للجامعة.

المناقشة بخصوص السؤال السابق أصبحت أكثر فاعلية في الثلاثين عاماً الأخيرة، حيث أنه قبل هذه الفترة كانت الجامعة تعتبر أن موضوع براءة الاختراع يتعارض مع دورها في الخدمة العامة، كما أن البراءة لا تقع في نطاق أهداف العملية التعليمية [1] ولكن حدثت تغيرات جاءت من حقيقة أن هناك دورين تقليديين للجامعة وهما، التعليم، والبحث العلمي ، ولكنها اليوم أضيف إليها دور ثالث مصاحبا لدورها في التعليم والبحث العلمي وهو التفاعل والتداخل مع الصناعة والتسويق، فالتوصل إلى الاختراع يرتبط بشكل مباشرة بالملكية الفكرية، وعندما يكون هناك حصة مملوكه يكون السؤال التلقائي عن الملكية، ولذا النقاشات المبكرة [2] ركزت على سؤال، من هو المالك لحقوق الملكية الفكرية الناتجة من قبل المنظمات البحثية المدعومة من الأموال العامة؟، هل هي الوكالات الممولة من قبل الحكومة،أم المنظمات البحثية والباحثين الممولين من قبل الحكومة؟

في بداية الأمر جادل العديد من العلماء بأن منح الحق في ملكية براءة الاختراع لا يكون للمنظمات البحثية الممولة من الأموال العامة لأنه سوف يضاعف الضرائب[3] المفروضة على العامة (حيث أنه يتم تمويل البحث من الأموال العامة، ويتم دفع مبالغ كبيرة لحماية المنتج أو الطريقة ببراءة الاختراع).ولكن تُسند الملكية إلى الحكومة.

ولكن بعد ذلك تم قبول رأي عام مفاده بأنه يجب ألا يتم التنازل عن الملكية إلى الحكومة:

- وذلك بسبب حجه منطقية واقعية، وهي أن البيروقراطية تؤدي إلى عدم كفاءة الدولة وعدم قدرتها على إدارة ونقل التقنية.
- وحجة أخرى من وجهة نظر قانونية: هي أن ملكية الجامعة لحقوق الملكية الفكرية مرتبطة بالقضية الأوسع لاختراعات الموظفين،التي نظمت ملكيتها القوانين الوطنية أو المراسيم. ولذا السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه، هنا أيهما يعد المالك للاختراع هل هو رب العمل أم الموظف،أم

[1] S.STERCKX, *Patenting and Licensing of University Research: Promoting Innovation or Undermining Academic Values?*, in Science and Engineering Ethics 2009, 1ff., at 2

[2] Elaborated discussion can be found for example in R. EISENBERG, *Public Research and Private Development: Patents and Technology Transfer in Government Sponsored Research*, in Virginia Law Review 1996, 1663 ff.

[3] Double taxation refers to funding of the research by public money, and paying higher price because of the patent protection

الوكالات الداعمة للجامعات بالأموال العامة؟ ومن ثم، من يحق له التقدم بطلب الحصول على براءة اختراع؟.

من الجدير بالذكر أن السؤال السابق له تأثير فعال على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتكون الإجابة عليه بشكل مختلف وفقاً لقانون البلد المعني، "ووفقاً لنظامها القانوني" ونوع الملكية الفكرية المعنية.

فاللوائح الرئيسية[1]، تناقش قضايا مثل الإخطار "من قبل صاحب العمل"، وعمليات المطالبة بالبراءة، وتحديد التعويض العادل للمخترع، عموما يمكن القول بأن هذه اللوائح يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الموظف، وعلى الحوافز، والإنتاجية، ولكن هذه التعقيدات عكست حقيقة أن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس[2] واتفاقية التريبس[3] ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع[4]،لم يتضمنوا أية أحكام خاصة باختراعات الموظفين، وإن كانت اتفاقية البراءة الأوروبية تضمنت فقط في المادة "٦٠ فقره ١" ٥ منها حكم بشأن هذه القضية في حالة الاختلاف بين التشريعات الوطنية، ففي القطاع العام في أغلب الأحيان يكون مقبول أن الاختراع الذي تم التوصل إليه أثناء الوظيفة يخص رب العمل مع إتاحة تعويض عادل للموظف، ومع ذلك، في القطاع الأكاديمي مسألة ملكية الاختراع تعامل بشكل مختلف [6]عن المبادئ العامة لقوانين اختراع

[1] Examples from German Employees'law (Arbeitnehmererfindungsgesetz or AEG) can be found in M. DECKER, J. MATTHES, *Employee Inventions in Germany*, in Intellectual Asset Management

[2] Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Apr. 15, 1994, Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, Annex 1C, Legal Instruments-Results of the Uruguaz Round, 33 I.L.M. 1125, 1197 (1994)
Paris Convention for the Protection of Industrial Property (as modified in 1967), mentioned in the WTO TRIPS Agreement Article 2.

[3] Paris Convention for the Protection of Industrial Property (as modified in 1967), mentioned in the WTO TRIPS Agreement Article 2.

[4] Patent Cooperation Treaty, done at Washington on June19, 1970, amended on September 28, 1979, modified on February 3, 1984, 2001, as in force from April 1,2002, adopted by 142 countries

[5] EPC Article 60(1) in the second sentence states‖ If the inventor is an employee the right to the European patent shall be determined in accordance with the law of the State in which the employee is mainly employed; if the State in which the employee is mainly employed cannot be determined, the law to be applied shall be that of the State in which the employer has his place of business to which the employee is attached‖ .

[6] The Norwegian Employee Invention Act before changes in 2005 stated that ―For the purpose of this Act teachers and scientific staff at universities and colleges shall not, in that capacity be deemed to be employees‖ .

الموظف،عموماً بشكل تقليدي ألمانيا [1] وبلدان شمال أوروبا[2] تفضل التنازل عن الحق للمخترع (الموظفين) بغض النظر عن مصدر التمويل على أساس الحرية الأكاديمية، وحتى حقوق الإنسان [3] (الحق في النشر).وهذا يعني أن لم يتم منح براءات الاختراع للوكالات الداعمة للجامعات من الأموال العامة من قبل هذا الاتجاه، وهذا ما لا يمكن الأخذ به في المملكة العربية السعودية حيث أن يتعارض مع الأنظمة المعمول بها في المملكة، كما أنه يتعارض مع سياسة الجامعات خاصة جامعة الملك سعود بشأن الملكية الفكرية.

أما بلدان القانون العام[4]، مثل كندا وأمريكا، والمملكة المتحدة، واستراليا تعطي أفضلية للجامعة بمنحها ملكية براءة الاختراع باعتبارها رب العمل. وما يجب ملاحظته هذا هو الاتجاه الذي يتوافق مع أنظمة المملكة العربية السعودية بشأن الملكية الفكرية كما يتوافق مع سياسة الجامعات وخاصة جامعة الملك سعود بشأن الملكية الفكرية ومن ثم تكون الجامعات هى المالك لحقوق الملكية الفكرية دون منازع، ومن ثم لا يحق لأي جهة داعمة للجامعة بالأموال العامة أن تدعى ملكيتها لبراءة الاختراع، وإلا أقتضى الأمر تغير كافة نظم الملكية الفكرية المعمول بها داخل المملكة حتى لا يكون هناك انتهاك أو تعارض مع الأنظمة.

---

[1] H.GODDAR, *Compliance with the German Employees" Invention Law in the Handling of Inventions Developed by Universities*, in Proceedings of the 1999 Summit Conference on Intellectual Property, University of Washington, Seattle, 1999

[2] W.PRINZ, M.J. ADELMANN, R. BRAUNEIS, J.DREXL, R.NACK, *Patents and Technological Progress in a Globalized World*, Chapter 5., Springer-Verlag Berlin, 2009, 329 ff.

[3] In Finland, Article 16 (3) of the constitution states that ―The freedom of science, the arts and higher education is guaranteed‖ , while Article 13 in European Charter of Fundamental Right states: The art and scientific research shall be free of constraints. Academic freedom shall be respected

[4] A.F. CHRISTIE, S.D'ALOSIO, K.L. GAITA, M.J. HOWLETT, *Analysis of the Legal Framework for Patent Ownership in Publicly Funded Research Institutions*, Commonwealth Department of Education Science and Training, Canberra, Austarlia, 2003

المطلب الثاني

ملكية الحقوق الفكرية الناتجة عن البحوث المدعومة داخل الجامعة

بشأن ملكية الحقوق الفكرية الناتجة عن أبحاث مدعومة تمت داخل سنقوم بتحليل ومقارنة اتجاهين مختلفين بشأن إسناد ملكية براءة الاختراع الناتجة عن أبحاث داخل الجامعة[١].

-الاتجاه الأول: ملكية المؤسسة (الجامعة) لبراءة الاختراع لأنه تم إجراء البحث فيها.

-الاتجاه الثاني: يمنح ملكية الاختراع كحق استئثاري للأستاذ كامتياز له، حيث أنه هو الذي قام بالبحث الذي نتج عنه الاختراع [٢]. ولكن السياسة في معالجتها لهذا الموضوع جاءت لجعل الحقائق الواضحة دولياً في صورة مبهمة حيث أنها أوضحت أن الملكية الفكرية الناتجة عن البحث الجاري باستخدام تمويل الخطة الوطنية ملكاً للحكومة وتُعهد أو تُخول هذه الملكية إلى المدينة والجامعة أو المنظمة البحثية التي أجرى فيها البحث، بمجرد كشف الفرد أو المنظمة القائمة بالبحث الناتج عنه الاختراع [٣] ولذا يمكن القول بأن الفقرة السابقة أتسمت بالغموض خاصة أنها استخدمت ألفاظ غير واضحة فهنا لم يتم التوضيح ما المقصود بالحكومة، أيضا لم يتم توضيح ما المقصود بكلمة تُعهد بي أو تخول (فما هي الصلاحيات الممنوحة في هذا الشأن أو الحقوق والالتزامات) أيضاً الفقرة السابقة أوضحت أنه هذه الملكية تُعهد إلى المدينة والجامعة أو المنظمة البحثية التي أجري البحث فيها. فالسياسة لم توضح دور كل من المدينة والجامعة في هذا الشأن مما قد يؤدي إلى تعارض بل تضارب القرارات، ومن الجدير بالذكر أن الصياغة القانونية يجب أن تتسم بالوضوح وعدم الإبهام، لسهولة الحصول على الحقوق والوفاء بالالتزامات عموما يمكن القول أنه تم إسناد ملكية الحقوق الفكرية للحكومة في محاولة لنزعها من الجامعة التي يجب أن تكون مالكه لنتاج باحثيها وموظفيها، لما أتاحته من وسائل مادية وفنية وعلمية ساعدت في التوصل إلى حقوق الملكية الفكرية وهذا هو المنصوص

---

[١] The report focuses on the patents, considering they are the most significant type of IP to be transferred from universities. Other important IP assets include copyright (mostly software)

[٢] In broader sense, the privilege extends to collaborators and student. In some countries it is also known as teacher's privilege

[٣] 4.1.1 Intellectual Property generated through research conducted using NSTIP Funding will be owned by the Government. Such ownership will immediately vest with KACST and the university or the Research Performing Organization at which the research was conducted, immediately upon the disclosure of the invention by an individual or the Research Performing Organization

عليه في نظام براءة الاختراع السعودي حيث أوضح أنه تكون ملكية وثيقة الحماية لصاحب العمل[١] حيث أن ذلك سيساعد على إجراء المزيد من الأبحاث بسبب العوائد التي يتم تحصيلها من تسويق حقوق الملكية الفكرية،

السياسة أيضاً أوضحت أن المدينة تقوم بدور الوصي(custodian) على جميع أصول الملكية الفكرية الناجمة عن تمويل الخطة الوطنية وستحرص المدينة على خدمة مصلحة المملكة، والحكومة من خلال إتاحة الملكية الفكرية للجهة المناسبة لاستثمارها عند توافر الفرصة المناسبة، وذلك وفقاً لتقدير المدينة، وهنا نجد أن هذه الفقرة نصّبَت المدينة نفسها وصي على نتاج الجامعات وقد لا نخطئ إذا قلنا أنها نصبت نفسها وصي على الجامعات مما يعود بالسلب على استقلالية الجامعة وقد يعوق التقدم العلمي بسبب غل يد الجامعة عما تملكه من ملكية فكرية، وذلك بسبب حرمانها أو على الأقل تقليص حصولها على عوائد تسويق حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت من أهم موارد الجامعات على المستوى الدولي ٢. الأكثر من ذلك قد يتم إعاقة استخدام الجامعة لناتجها الفكري عندما ترغب في ذلك وذلك لأنها قُيدت بشان الوصول إلى مخزون الملكية الفكرية لاستخدامه فقط في الأغراض البحثية والتعليمية أيضا أوضحت السياسة أن المدينة تضمن حصول المنظمات البحثية القائمة بالبحث بشكل فوري ودون قيود على الملكية الفكرية التى يتم التوصل إليها الخاصة بالمؤسسة للأغراض البحثية والتعليمية.٣.

السياسة التفضيلية دون وجه حق: السياسة وضعت الشركات الصناعية فى مركز تفضيلي عن الجامعات حيث أتاحت لهذه الشركات النفاذ التفضيلي للملكية الفكرية ولا تنفذ الجامعات للملكية الفكرية لهذه الشركات٤ أوضحت أن المدينة تضمن الوصول التفضيلي لمحفظة الملكية الفكرية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عندما يكون ذلك مناسب.

---

[١] راجع المادة السادسة من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم(٢٧/م) وتاريخ١٤٢٥/٥/٢٩هـ.

[٢] 4.1.2KACST will act as the custodian of all IP assets generated through NSTIP Funding. It will serve the best interests of the country and commercialization at the right opportunity and by the right party, at the discretion of KAC Government, by making the IP available for the

[٣] 4.1.6 KACST will ensure that the Research Performing Organizations are given immediate, unlimited access to the IP created at the respective institutions for research and education purposes

[٤] 4.1.5 KACST will ensure that Saudi enterprises (especially Saudi small and medium enterprises) are given preferential access to the national IP portfolio, when appropriate

بالإضافة إلى ما سبق الجهات الغير حكومية التي تساعد في تمويل البحث منحتها السياسة حق التسويق والتكوين التجاري والمشاركة في الملكية بعكس الجامعات،التي يتم تمويلها من قبل الخطة الوطنية مع العلم أن هذ الأموال ليست من ميزانية المدينة بل هي مخصصه من قبل الموازنة العامة ولا يعدوا أن يكون دور المدينة فقط توزيع هذا المبالغ على الجامعات لدعم البحث العلمي حيث أوضحت أنه في حالة كون الملكية الفكرية التي تم التوصل إليها ناتجة عن بحث تم تمويله بالمشاركة من قبل كل من الخطة الوطنية وجهات غير حكومية تكون عملية التكوين التجاري للملكية الفكرية وفق اتفاقيات محددة بين المدينة والجهات غير الحكومية المشاركة في تمويل البحث.[1]

النفاذ لحقوق الملكية الفكرية: السياسة أتاحت للشركات الصناعية السعودية النفاذ إلى الملكية الفكرية رغم ما قد يسببه ذلك من مشاكل وتعارض في بعض الأحيان مع حقوق الجامعة،بل ومع حقوق المجتمع لأنه قد تكون الجامعة أبرمت اتفاقيات دولية مرتبطة بالملكية الفكرية ومن ثم قد تكون الجامعة مقيدة بعدم الإفصاح أو منح الغير مثل هذه الحقوق، كما قد تكون الملكية الفكرية هذه الأساس لسلعة حيوية ومن ثم الجهة الصناعية سوف تتحكم في سعرها بل قد يصل الأمر إلى احتكارها مما يضر بالمجتمع خاصة وأن الهدف الأول للشركات الصناعية هو الربح عكس الوضع في المؤسسات البحثية حيث أن نشاطها في الأساس غير ربحي ويظهر ذلك جليا حيث أوضحت أن تلتزم المدينة بحصول الشركات السعودية، ولاسيما تلك الصغيرة والمتوسطة منها، على الأولوية باستخدامها للمخزون الوطني للملكية الفكرية، حسب ما تقتضيه الحاجة.[2] الأكثر من ذلك أن السياسة عمقت فكرة الدخول في تعاقد مع الباحثين من داخل الجامعات مباشرة دون الرجوع للجامعة مما قد يؤثر على قدرة الجامعة على تقييم العملية البحثية وعدم رقابتها مما يؤدي إلى خلل في العملية البحثية، خاصة وأن الجامعة هى المسئولة عن إجراء هذه الأبحاث ونتائجهما، الأكثر من ذلك المدينة لا تخفي رغبتها في سيطرتها على كافة الأبحاث رغم خطورة ذلك حيث أن هذه السياسة تمكن المدينة من الاحتكار والسيطرة على حقوق الملكية الفكرية الناتجة حتى من البحوث التي أنجزت قبل إقرار هذه السياسة بما قد يتعارض مع اتفاقيات التزمت بها الجامعة مع جهات خارجية مما يضر بسمعة الجامعة حيث

---

[1] 6.2.1 In cases where IP is created through research jointly funded by NSTIP and non-governmental entities, commercialization of IP will be guided by a specific agreements between KACST and the non-governmental entity co-funding such research.

[2] 4.1.5 KACST will ensure that Saudi enterprises (especially Saudi small and medium enterprises) are given preferential access to the national IP portfolio, when appropriate.

أنها أوضحت أن هذه السياسة يمكن تطبيقها على الأبحاث غير الممولة من قبل الخطة الوطنية بموجب إتفاق مشترك بين المدينة والأطراف المعنية. [1]

المطلب الثالث

دراسة نقدية للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية

سنقوم في هذا المطلب بالتعليق على بعض ما تناولته السياسة من أمور مرتبطة بالملكية الفكرية بالدراسة والتعليق على نحو يكون الهدف منه ليس التقليل من شأن السياسة ولكن لتعظيم الإيجابيات الكثيرة التي تضمنها السياسة وهى ليست محل الدراسة ولكن لتلافي بعض السلبيات التى قد تكون ألمت بهذه السياسة خاصة وأن أنظمة الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية تؤيد وتدعم ملكية الجامعات لبراءات الاختراع ، أيضاً سياسة جامعة الملك سعود ، المتمثلة في لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية التي أقرها مجلس الجامعة ، بشأن الملكية الفكرية والتي أوضحت أن الجامعة هى المالك لحقوق الملكية الفكرية الناتجة عن أبحاث تتم داخل الجامعة ، ومما يثير العجب أن الجامعة تحصل على تمويل بمبلغ طائل من الأموال العامة لدفع عجلة البحث العلمي والمساهمة في الاقتصاد المعرفي ، فكيف لمجرد دعم بعض البحوث من قبل الخطة الوطنية تكون الملكية لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية! رغم ما تملكه بعضها من خبرات وكوادر مؤهلة في كافة المجالات ،ولذا يجب حماية أو المحافظة أو التصدي لكافة محاولات انتهاك حقوق الملكية الفكرية .

نقل التقنية والتكوين التجاري ، تم معالجة هذا الموضوع على نحو يهدر ما قطعته تلك الجامعات من تقدم في هذا المضمار من خلال برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية ، لأنه وفقا للسياسة تم إسنادها لوحدة إدارة الملكية الفكرية التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض حيث أوضحت أنه يتم إنشاء وحدة إدارة الملكية الفكرية بموجب إطار عمل هذه السياسة لتكون الجهة المنوطة بجميع المسائل المتعلقة بإدارة الملكية الفكرية الناجمة عن تمويل الخطة الوطنية ، حيث يعهد بحقوق التكوين التجاري للمدينة [2] ولقد أوضحت أيضاً أنه يتم تزويد

---

[1] 3.2.6 This Policy may apply to non-NSTIP funded research based on mutual agreement between KACST and the concerned parties.

[2] 5.2.1 An IP Management Unit will be established under the framework of this Policy as a body responsible for all aspects of management of IP and IP Rights created through the NSTIP Funding, where commercialization rights are vested with KACST.

وحدة الملكية الفكرية بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم التوصيات للمدينة بشأن الموضوعات المرتبطة بالإيداع أو حماية حقوق الملكية الفكرية ، وفرص نقل التقنية وإستراتيجيات التكوين التجاري. [١]

الإفصاح عن الملكية الفكرية : يتم الإفصاح للمدينة مباشرة عن أي ملكية فكرية يتم التوصل إليها من خلال التمويل من قبل الخطة الوطنية ، وهذا إلغاء لدور مكاتب نقل التقنية في الجامعة وتأصيل للمركزية،بل الأكثر من ذلك يتم الإفصاح لجهة التمويل المعنية أيضاً وذلك قد يهدد الملكية الفكرية لأنه من شروط الحصول على براءة الاختراع شرط الجدة والجدة المقصودة هنا الجدة المطلقة بمعنى أنه لم يتم الإفصاح عن الاختراع قبل الإيداع بأي شكل أو في أى صورة ، كما أنه يتعارض مع الأنظمة المعنية ببراءة الاختراع فإذا كان المخترع يتنازل للجامعة عن حقوق الملكية الفكرية وذلك بصفة الجامعة رب العمل فتحت أي نظام ستتنازل الجامعة عن حقوق الملكية الفكرية للمدينة ولذا ينبغي الكشف للمدينة ، ولجهة التمويل المعنية ، عن أية ملكية فكرية يتوصل إليها متلقي التمويل او تحت رقابته بموجب اتفاقية التمويل ، في غضون 60 يوماً وفي موعد لا يتجاوز 90 يوماً ، بعد تاريخ المعرفة الفعلية بوجود مثل هذه الملكية الفكرية.حيث أوضحت [٢] أنه يعد الكشف عن الملكية الفكرية عنصراً بالغ الأهمية في عملية حماية الملكية الفكرية ، الأمر الذي يتوجب معه توثيق هوية المخترع (أو المخترعين) الأول، وتاريخ التوصل للملكية الفكرية ، وغير ذلك من التفاصيل. وعلى المخترع(ين) نسب حقوقه(م) للمتلقي/المنظمة ، والذي يقوم بدوره بالتنازل عن هذه الحقوق للمدينة.[٣]

السياسة تحجم إنفتاح الجامعة على العالم المتقدم: حيث أن السياسة تجبر الجامعات على إحاطة أي متعامل مع الجامعة سواء في صورة تعاون بحثي أو إبرام اتفاقيات على إبلاغه بالتمويل وأثره مما قد يحول دون توقيع العديد من الاتفاقيات ذات الأهمية القصوى للمصلحة العامة خاصة وان ملكية حقوق الملكية الفكرية لا يمكن لأي جهة وفقا للسياسة أن تشارك بنسبة ما في ملكيتها مهما قدمت من موارد أو شاركت بأفكار. ولقد

---

[١] 5.2.2 The IP Management Unit will have adequate human capital and financial resources to make informed recommendations to KACST on matters relating to the filing and protection of IP, technology transfer opportunities and commercialization strategies.

[٢] 5.3.1 Any IP created by or under the control of a Recipient(s) under a Funding Agreement shall be disclosed to KACST and the concerned funding agency within 60 days, but not later than 90 days, after the date of actual knowledge of the existence of such IP.

[٣] 5.3.2 Disclosure is a critical part of the process of protecting IP. It formally documents the identity of the first inventor(s), the date of creation of the IP and other details. The inventor(s) shall assign their rights to the Recipient(s)/organization, which in turn will assign these rights to KACST.

أوضحت أنه يجب على المنظمة متلقية التمويل أن تبلغ كتابة جميع الباحثين الزائرين فضلاً عن الباحثين لدى المؤسسات المتعاونة والمشاركين في الأنشطة البحثية الممولة من قبل الجهات الحكومية السعودية ، أو أي متعاقدين آخرين بهذه السياسة ، وتعد هذه السياسة مرجع أي اتفاق تمويل أو اتفاق تعاون بحثي بين متلقي تمويل الحكومة السعودية والمؤسسات الشريكة.[١]

التكوين التجاري واستثمار حقوق الملكية الفكرية : السياسة أسندت استثمار أصول الملكية الفكرية الناجمة عن بحث ممول من قبل الخطة الوطنية " لشركة تقنيه شركة سعودية " بل الأكثر من ذلك أتاحت لها أن تختار ما تريد تسويقه وفي حالة رغبتها في عدم التسويق تبحث المدينة عن مسوق آخر أيضاً تمنح شركة تقنية حق الشفعة وحق الترخيص غير ألاستئثاري لملكية فكرية معينة من أجل التكوين التجاري ، ومما سبق لا يكون للجامعة أية صلة باستثمار حقوق الملكية ، ولا بالتكوين التجاري للملكية الفكرية المملوكة للجامعة والناتجة من خلال باحثيها داخل وخارج الجامعة وهذا إهدار لحق الجامعة ، ولقد أوضحت السياسة أن التكوين التجاري للملكية الفكرية الناتجة عن البحوث الممولة من قبل الخطة الوطنية سيتم إسناده لما تسمى بـ " تقنية " أو الشركة السعودية للتطوير التقني والاستثمار والتي يشار إليها إختصاراً بـ ("STDIC" or "Taqnia") ضمن إطار عمل هذه السياسة باعتبارها القاطرة الأساسية للحكومة للقيام بالتكوين التجاري للملكية الفكرية المملوكة للحكومة.[٢] كما أوضحت السياسة أيضاً أن شركة تقنية تملك حق الشفعة بشأن أي حقوق ملكية فكرية ناتجة من البحوث المدعومة من الخطة الوطنية كما أن تقنية ستمنح تراخيص غير إستئثارية لمثل هذه الحقوق من أجل التكوين التجاري.[٣] أوضحت أن شركة تقنية ستقوم بتحديد أفضل وأسرع نهج للتكوين التجاري ، كما يمكن لتقنية عندما ترى ذلك مناسباً مشاركة مؤسسات سعودية وغير سعودية ، للتكوين التجاري لمثل هذه الملكية الفكرية ، مع تفضيل الشركات السعودية وبخاصة تلك المتوسطة

---

[١] 5.4.4 A Recipient organization must notify, in writing, all visiting researchers, as well as researchers from collaborating institutions who take part in research activities funded by Saudi Government agencies, or other contractors, of this Policy. Any Funding Agreement or collaborative research agreement between a Recipient of Saudi Government Funding and partner institutions must refer to this Policy.

[٢] 6.1.1 Under the framework of this Policy, the Saudi Technology Development and Investment Company ("STDIC" or "Taqnia") will be the primary vehicle for the Government to commercialize Government-owned IP.

[٣] 6.1.2 Taqnia will have the "first right of refusal" on commercialization of any specific IP created through NSTIP Funding. Taqnia will receive non-exclusive license to such IP for commercialization

والصغيرة ، التي تقوم فعلياً بتصنيع المنتجات في المملكة العربية السعودية. ١ كما أوضحت السياسة أنه إذا قررت شركة تقنية عدم القيام بالتكوين التجاري لأي ملكية فكرية قابلة للتكوين التجاري ، ستبحث المدينة على وجه السرعة عن شركات سعودية أو دولية لعمل تكوين تجاري للملكية الفكرية عندما يعد ذلك مناسباً ، وستقوم المدينة بمنح ترخيص غير استئثاري ، وتسويق محدد للشركات الخاصة السعودية وغير السعودية.٢

توزيع العوائد : بخصوص العوائد تنفرد المدينة بالحصول على عوائد الملكية الفكرية ، لأنه يتم. أولاً : خصم كافة تكاليف إدارة الملكية الفكرية من الدخل الناتج عن ترخيص الملكية الفكرية وهنا لم يتم تحديد مقدار التكاليف والإدارة ولا كيفية تحديدها. ثانياً : يتم قصر العوائد التى ستحصل عليها الجهة البحثية على نسبة ٥٠ ٪ فقط من صافي الدخل الناتج عن ترخيص أصول الملكية الفكرية ولذا يتم التساؤل عن مصير الدخل الناتج عن استثمار أصول الملكية الفكرية بشكل أخر من أشكال الاستثمار غير الترخيص ، مثل البيع او الشراكة وخلافة.وقد نصت على أنه بالإضافة إلى الحوافز المذكورة أعلاه ، وفيما يتعلق بالدخل الناتج عن ترخيص ملكية فكرية محددة ، يتم توزيع هذا الدخل ، بعد خصم تكاليف الإدارة بحيث تكون ٥٠٪ لوحدة إدارة الملكية الفكرية ، و٥٠٪ للمنظمة القائمة بالبحث ، ويجوز للمنظمة القائمة بالبحث توزيع حصتها من الدخل على المخترعين وفقاً لسياستها الداخلية. وما يجب الإشارة إليه هنا هو وجوب عدم مشاركة وحدة إدارة الملكية الفكرية في أي عوائد ناتجة عن حقوق الملكية الفكرية المملوكة للجامعة لأن المشاركة ستكون دون وجه حق.٣

[1] 6.1.3 Taqnia will determine the best and the fastest approach to commercialization. When deemed appropriate, Taqnia may partner with Saudi and non-Saudi enterprises for commercialization of such IP. Preference will be given to Saudi enterprises, particularly Saudi small and medium enterprises where reasonable, substantially manufacturing products in KSA.

[٢] 6.1.7 If Taqnia decides not to commercialize any such commercializable IP, KACST will expeditiously seek Saudi and international firms to commercialize the IP. When deemed appropriate, KACST will provide a market specific, non-exclusive license to Saudi and non-Saudi private firms.

[٣] 7.1.2 In addition to the above incentives, and in the case of income received from the licensing of any specific IP, such income, after the deduction of associated IP management costs, will be distributed at the rate of 50% to the IP Management Unit and50% to the Research Performing Organization. The Research Performing Organization may distribute its share of the income to the Inventors according to its own institutional policy.

المبحث الثاني

المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية

موضوع نقل التقنية [1] و البراءات التي تتوصل إليها منظمات البحث المدعومة من الأموال العامة، هو موضوع مناقشه واهتمام من مختلف أصحاب المصالح : الجامعات[2]، والمنظمات البحثية الأخرى الممولة من المال العام ، الباحثين، الطلاب ،الصناعة، صانعي السياسات، والجمهور العام، وفي كثير من الحالات أصحاب المصالح هؤلاء لهم مواقف مختلفة[3].وهذا ما سيتضح من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية

لفهم أفضل لقضية نقل التقنية وبراءات الاختراع من المنظمات البحثية الممولة من الأموال العامة،(الجامعات) من الضروري أن ننظر إلى التطور التاريخي والجغرافي.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعد رائدة في هذا الجانب، فالبراءات التي سجلتها زادت من ٤٣٦ براءة في عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٣٥٠٠ براءة اختراع في عام ٢٠٠١م [4]، وجرت العادة على أن الزيادات في عدد براءات الاختراع

---

[1] Technology transfer is the process of sharing of skills, knowledge, technologies, methods of manufacturing, samples of manufacturing and facilities among governments and other institutions to ensure that scientific and technological developments are accessible to a wider range of users who can then further develop and exploit the technology into new products, processes, applications, materials or services. Definition from www.wikipedia.org.

[2] This work is focused on the universities as the main representative of publicly funded research organizations (PFRO). Some national legislation may treat universities differently from the rest of PFROs

[3] The extensive analysis of the subject can be found in a following works: A.L. MONOTTI, S. RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and Exploitation*, Oxford University Press, Oxford, UK, 2003; F. MONTOBBIO, *Intellectual Property Rights and Knowledge Transfer from Public Research to Industry in US and Europe: which Lessons for Innovation Systems in Developing Countries?*in The Economics of Intellectual Property WIPO, 2009; R. EISENBERG, *Public Research and Private Development: Patents and Technology Transfer in Government Sponsored Research*, in Virginia Law Review, 1996, 1663 ff.

[4] The data on US patenting and licensing from US universities can be found on the *www.autm.net/surveys*, official web page of the Association of University Technology Managers (AUTM).

في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى قانون بي - دول(By-Dol Act)[1] الذي شجع الشركات الصغيرة والمنظمات غير الربحية على الاختراع وذلك بالسماح لها بالاحتفاظ بملكية براءة الاختراع الناتجة عن الأبحاث الممولة من الحكومة، ومما لا شك فيه أن قانون بي دول كان له تأثير كبير على اختراعات الجامعات. ولكن رغم ذلك هناك بعض العلماء[2] يجادلون بأن الزيادة في براءات الاختراع في أمريكا مرتبط أيضاً بالثقافة والتقاليد، بشأن العلاقة القوية بين الجامعات والصناعة في هذه البلد وأن ذلك هو سبب الطفرة في براءات الاختراع،وأن هذه الزيادة كانت ستتم حتى ولولم يوجد قانون بي دول(By-Dol Act) الأكثر من ذلك ان الدور الذي تؤديه الخصائص المحددة للنظام الأمريكي ليس من الممكن أن نفترض أن بلدان أخرى يتم فيها عمل التشريعات المماثلة يمكن أن تؤدي الدور ذاته التي تؤديه هذه التشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث زيادة ناتج عدد براءات الاختراع.

عموما من الجدير بالذكر أن قانون بي دول يعطي الجامعات الحق في أن تختار استخدام الترخيص الإستئثاري أو غير الإستئثاري[3] بشان ما تملكه من براءات اختراع، من أجل ذلك قد تظهر مخاطر إضعاف أو تأخير نقل التقنية.

ولكن هناك دراسة استقصائية [4] أوضحت أن معظم تراخيص براءات الاختراع اليوم من قبل الجامعات استئثارية، وبالرغم من أن هذه السياسات يمكن أن تتيح للجامعات المزيد من العوائد على المدى القصير ولكن على المدى الطويل يمكن أن تحدث نتائج سلبية على الجامعات ليس محلها هذه الدراسة.

من كل ما سبق يتضح أن الجامعات هي الملك لبراءة الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية وهى من تقوم بتسويقها.

---

[1] Act of Dec.12, 1980, Pub. L. No. 96-517, 94 Stat. 3015-3028 (codified as ammended at 35 U.S.C. §§ 200-211, 301-307 (1994)

[2] D.MOWERY, B.N. SAMPAT, *The Bayh-Dole Act of 1980 and University Technology Transfer: A Model for Other OECD Governments?,*in Journal of Technology Transfer 2005, 124 ff.

[3] M. LAMLEY, *Are Universities Patent Trolls?,*in Stanford Public Law Working Paper No. 980776. 2007

[4] J. THURSBY, M. THURSBY, *Knowledge Creation and Diffusion of Public Science with Intellectual Property Rights, in* Intellectual Property Rights and Technical Changes, K. Maskus (Ed.), Elsevier Ltd. 2007

المطلب الثاني

المنظمات البحثية المدعومة ونقل التقنية بالإتحاد الأوروبي

بلدان الإتحاد الأوروبي شهدت أيضاً زيادة مهمة في عدد براءات الاختراع للجامعات، ولكن معظم البراءات في الجامعات الأوروبية الناتجة من البحوث مملوكة لشركات خاصة ولذا من المهم أن نلاحظ أنها عكس تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، فالشركات التجارية في أمريكا تملك فقط ٢٤ ٪ من البراءات الأكاديمية ولكن في أوروبا النسبة من ٦٠٪ في فرنسا إلى ٨١٪ في السويد[١] ورغم ذلك مازال من المشكوك فيه ما إذا كانت النسبة المرتفعة من براءات الاختراع المملوكة للشركات الخاصة يمكن أن تعتبر مؤشراً على وجود نظام متميز في نقل التقنية، عموماً من المفهوم العام أن أوروبا أقل نجاحا في تحويل ناتجها الأكاديمي إلى مخرجات اقتصادية، فالمفوضية الأوروبية عبرت عن قلقها بشأن حقيقة أن المخرجات الأكاديمية الناتجة عن المعاهد البحثية الأوروبية تكون جيدة، حيث أن هذه المعاهد غير قادرة على نقل هذه المخرجات للصناعة " وهذا ما يعرف باسم " ظاهرة التناقض الأوروبية" وهذه المشكله يمكن أن تكون مرتبطة بعدم كفاءة مكاتب أوروبا لنقل التقنية.

ورغم ذلك هناك درسة حديثة[٢] أيضاً أوضحت أن هذه الفجوة تضيق (بين المكاتب الأوروبية والمكاتب الأمريكية لنقل التقنية) مما سبق يتضح أن الإتحاد الأوروبي لم يصل الى المرحلة التى وصلت اليها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقل التقنية من المؤسسات المدعومة من الأموال العامة وقامت بالتوصل الى اختراعات من خلال الدعم ولذا من المفروض أن العالم النامي يتبع النموذج الأمريكي حتى يستفيد من خبراتها المتراكمة والضاربة في القدم، ومن الجدير بالذكر أنه تتعاظم أهمية التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية بتعاظم مؤسسات التعليم العالي، حتى غدت سمه اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وتدخل التكنولوجيا كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية كافة قطاعات الإنتاج و الخدمات، و يتجلى ذلك في زيادة نسبة الصادرات التكنولوجية من مجمل الصادرات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغيير أساسي في حسابات الأصول الثابتة و الأصول غير المادية للشركات العالمية لصالح الأصول التكنولوجية.

---

[١] A. CONTI, P. GAULE, D. FORAY, *Academic Licensing: a European Study*, Working paper 2007-001 CEMI, 2007

[٢] A.L. MONOTTI, S.RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and Exploitation*, Oxford University Press, Oxford, 2003 at 302

ويتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى الاقتصاد المبني على التكنولوجيا، ففي الدول المتقدمة تعتبر زيادة الإنتاج لإسهام التكنولوجيا ما بين ٨٠/٩٠٪ فيه، في حين إسهام رأس المال والأيدي العاملة ما بين ١٠/٢٠٪ . أما الناتج الإجمالي العربي فيبلغ مع النفط ٢٥٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وإذا استثنيا البترول فان هذا الناتج يكون حوالي ٥٨٠ مليار دولار، من الزراعة ٨٠ مليار دولار والباقي من الصناعة ، وبالمقارنة بالدول المستخدمة للتكنولوجيا نراه أقل من ناتج هولندا ذات ١٦ مليون نسمة، والبالغ إنتاجها الإجمالي ٩٠٩ مليار دولار، وهو أيضا اقل من خمس إنتاج فرنسا البالغ ٢٨٦٦ مليار دولار، كما أنه أقل من ناتج كوريا الجنوبية البالغ ٩٤٧ مليار دولار .

ويدل هذا الانخفاض على ضعف استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي، و للتدليل على ذلك نأخذ حالة القطاع الزراعي في الوطن العربي حيث تدل الإحصائيات على أن أكثر من ٥٠٪ من العمالة العربية تعمل في هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع لا يشكل سوى ١٣.٨٪ من عائدات الدخل الإجمالي العربي بدون بترول، أي أن التكنولوجيا المستعملة في هذا القطاع تحتاج إلى إعادة نظر، واهتمام كبير في إدارة الري، ونوع البذور، ونوع السماد، ومنهجية استعماله، وأتمتة الأعمال الزراعية، إدارة الأراضي، وإعادة سياسات التسعير والتسويق والتصدير. وبالمقارنة يقدر الاقتصاديون أن أكثر من ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة يعود إلى امتلاك التكنولوجيا، بل إن أكثر من ٨٥٪ من النمو التراكمي لدخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى التقدم التكنولوجي. أما الوطن العربي فيعود ضعف دخل الفرد فيه الى ضعف التقدم التكنولوجي[١]

المطلب الثالث

السياسة الشاملة ودورها في نقل التقنية بشان الأبحاث المدعومة بالمملكة العربية السعودية

السياسة أوضحت أن المدينة تقوم بدور الوصي(custodian) على جميع أصول الملكية الفكرية الناجمة عن تمويل الخطة الوطنية وستحرص المدينة على خدمة مصلحة المملكة والحكومة من خلال إتاحة الملكية الفكرية للجهة المناسبة لاستثمارها عند توافر الفرصة ألمناسبة وذلك وفقاً لتقدير المدنية وهنا نجد أنه من خلال هذه الفقرة نصّبَت المدينة نفسها وصي على نتاج الجامعات وقد لا نخطئ إذا قلنا أنها نصبت نفسها وصي على الجامعات مما يعود بالسلب على استقلالية الجامعة وقد يعوق التقدم العلمي بسبب غل يد الجامعة عما تملكه من ملكية فكريه وذلك بسبب حرمانها أو على الأقل تقليص حصولها على عوائد تسويق

[١] . الجدبة، فوزي سعيد: ٢٠٠٥، التنمية في الوطن العربي، إصدار كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية، غزة، ص١٤٣.

حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت من أهم موارد الجامعات على المستوى الدولي ١. الأكثر من ذلك قد يتم إعاقة استخدام الجامعة لناتجها الفكري عندما ترغب في ذلك وذلك لأنها قُيدت بشان الوصول إلى مخزون الملكية الفكرية لاستخدامه فقط في الأغراض البحثية و التعليمية أيضا أوضحت السياسة أن المدينة تضمن حصول المنظمات البحثية القائمة بالبحث بشكل فوري ودون قيود على الملكية الفكرية التى يتم التوصل إليها الخاصة بالمؤسسة للأغراض البحثية والتعليمية.٢.

مما سبق يتضح أن السياسة وضعت الشركات الصناعية فى مركز تفضيلي عن الجامعات حيث أتاحت لهذه الشركات النفاذ التفضيلي للملكية الفكرية ولا تنفذ الجامعات للملكية الفكرية لهذه الشركات٣ حيث أن المدينة تضمن الوصول التفضيلي لمحفظة الملكية الفكرية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عندما يكون ذلك مناسب.

بالإضافة إلى ما سبق الجهات الغير حكومية التي تساعد في تمويل البحث منحتها السياسة حق التسويق والتكوين التجاري والمشاركة في الملكية بعكس الجامعات ،التي يتم تمويلها من قبل الخطة الوطنية مع العلم أن هذ الأموال ليست من ميزانية المدينة بل هي مخصصه من قبل الموازنة العامة ولا يعدوا أن يكون دور المدينة فقط توزيع هذا المبالغ على الجامعات لدعم البحث العلمي حيث أوضحت أنه في حالة كون الملكية الفكرية التي تم التوصل إليها ناتجة عن بحث تم تمويله بالمشاركة من قبل كل من الخطة الوطنية وجهات غير حكومية تكون عملية التكوين التجاري للملكية الفكرية وفق اتفاقيات محددة بين المدينة والجهات غير الحكومية المشاركة في تمويل البحث.٤

النفاذ لحقوق الملكية الفكرية : السياسة أيضاً أتاحت للشركات الصناعية السعودية النفاذ إلى الملكية الفكرية رغم ما قد يسببه ذلك من مشاكل وتعارض في بعض الأحيان مع حقوق الجامعة،بل ومع حقوق المجتمع لأنه

---

[١] 4.1.2KACST will act as the custodian of all IP assets generated through NSTIP Funding. It will serve the best interests of the country and commercialization at the right opportunity and by the right party, at the discretion of KAC Government, by making the IP available for the

[٢] 4.1.6 KACST will ensure that the Research Performing Organizations are given immediate, unlimited access to the IP created at the respective institutions for research and education purposes

[٣] 4.1.5 KACST will ensure that Saudi enterprises (especially Saudi small and medium enterprises) are given preferential access to the national IP portfolio, when appropriate

[٤] 6.2.1 In cases where IP is created through research jointly funded by NSTIP and non-governmental entities, commercialization of IP will be guided by a specific agreements between KACST and the non-governmental entity co-funding such research.

قد تكون الجامعة أبرمت اتفاقيات دولية مرتبطة بالملكية الفكرية ومن ثم قد تكون الجامعة مقيدة بعدم الإفصاح أو منح الغير مثل هذه الحقوق ، كما قد تكون الملكية الفكرية هذه الأساس لسلعة حيوية ومن ثم الجهة الصناعية سوف تتحكم في سعرها بل قد يصل الأمر إلى احتكارها مما يضر بالمجتمع خاصة وأن الهدف الأول للشركات الصناعية هو الربح عكس الوضع في المؤسسات البحثية حيث أن نشاطها في الأساس غير ربحي ويظهر ذلك جليا عندما السياسة أن المدينة تلتزم بحصول الشركات السعودية ولاسيما تلك الصغيرة والمتوسطة منها ، على الأولوية باستخدامها للمخزون الوطني للملكية الفكرية ، حسب ما تقتضيه الحاجة.[١] الأكثر من ذلك أن السياسة عمقت فكرة الدخول في تعاقد مع الباحثين من داخل الجامعات مباشرة دون الرجوع للجامعة مما قد يؤثر على قدرة الجامعة على تقييم العملية البحثية وعدم رقابتها مما يؤدي إلى خلل في العملية البحثية ، خاصة وأن الجامعة هى المسئولة عن إجراء هذه الأبحاث ونتائجهما ، كما ان المدينة لا تخفي رغبتها في سيطرتها على كافة الأبحاث رغم خطورة ذلك حيث أن هذه السياسة تمكن المدينة من الاحتكار والسيطرة على حقوق الملكية الفكرية الناتجة حتى من البحوث التي أنجزت قبل إقرار هذه السياسة بما قد يتعارض مع اتفاقيات التزمت بها الجامعة مع جهات خارجية مما يضر بسمعة الجامعة حيث أنها أوضحت أن هذه السياسة يمكن تطبيقها على الأبحاث غير الممولة من قبل الخطة الوطنية بموجب إتفاق مشترك بين المدينة والأطراف المعنية. [٢]

المبحث الثالث

البيئة الجامعية وتوزيع حقوق الملكية الفكرية

لتحديد من المالك للحقوق الفكرية الناتجة من أبحاث تمت داخل الجامعات (والتي في بعض الحالات يتم فصلها عن المخترع) يتوقف ذلك على عدد من الأسئلة على النحو التالي :

من هم مبدعي حقوق الملكية الفكرية وعلاقتهم القانونية فيما بينهم ؟.

- من هم مصدر التمويل ؟.

-ما هي الأطر القانونية (القوانين الوطنية ، سياسة الجامعة بشأن الملكية الفكرية ، الاتفاقيات التعاقدية) ؟

[١] 4.1.5 KACST will ensure that Saudi enterprises (especially Saudi small and medium enterprises) are given preferential access to the national IP portfolio, when appropriate.

[٢] . 3.2.6 This Policy may apply to non-NSTIP funded research based on mutual agreement between KACST and the concerned parties

وهذا يعني أنه نتيجة لذلك يمكن أن توزع الملكية على أكثر من فرد أو أكثر من جهة،فتوزع الملكية على المخترعين (الباحثين والطلاب)،والجامعة،وشركاء الصناعة ، الحكومة ، ووكالات التمويل الأخرى.

المطلب الأول

توزيع حقوق الملكية الفكرية

تعد أول خطوة في عملية توزيع الملكية هو تحديد المخترعين ووضعهم القانوني ، وعلاقتهم بالجامعة، وتحديد هل المخترع موظف أم لا?، على سبيل المثال طلاب الدراسات العليا الذين يشاركون بشكل كبير في البحث غالبا غير موظفين في الجامعة ، وتظهر أهمية تحديد المخترع في أنه:

أولاً : يساعد على تسهيل توزيع حقوق الملكية الفكري.

ثانياً : نصبح على بينه بالشخص الذي يمكنه أن يطالب بالتعويض في حالة استغلال البراءة من قبل الغير بشكل غير قانوني.

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأكثر شيوعاً في هذا الشأن هو الذي يمكن فيه للجامعة أن تطالب بحقها فيما تم التوصل إليه نتيجة لقيام الموظف بأداء مهام عمله ، وأيضاً توجد حالات أخرى تسمح للجامعة بالمطالبة بملكيتها لحقوق استئثارية عندما توفر الجامعة التمويل أو تحصل على التمويل من جهات أخرى(راعي للبحوث)، أو إذا كانت الجامعة[1] توفر المعدات ، أو المرافق والبنى التحتية ، أو في حالة إتاحة الجامعة الملكية الفكرية الموجودة لديها من قبل.

والمذهب المهم الذي يعد أكثر تأثيراً في توزيع حقوق الملكية الفكرية في البيئة الأكاديمية هو ما يسمى /بالتوظيف للاختراع ، وهذا المذهب مرتبط بقضية جدلية وهى التميز بين البحث والاختراع ، ففي قضية الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركة ديبلينر للمكثفات،[2] المحكمة ميزت بين البحث والاختراع ، بدعوى أن الاثنين غير متكافئين ، ونتيجة لذلك الشخص الذي تم استئجاره للقيام بالبحث لم يوظف ليخترع تلقائيا ، ولذا معظم التشريعات الأوروبية[3] ميزت بين ثلاث أنواع من الاختراعات:

---

[1] United States v. Dubliner Condenser Corporation, 289 U.S. 178, amended, 289 U.S. 706 (1993)

[2] L. MACDONALD, G. CAPART, *Community Research. Management of Intellectual Property in Publicly-Funded Research Organizations: Towards European Guidelines*, Commission of European Communities, Brussels, 2004. at 11

[3] A.L. MONOTTI, S. RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and*

- اختراعات الخدمة(وهي الاختراعات التي يتم التوصل إليها من قبل الشخص أثناء القيام بأداء واجباته التعاقدية) فتكون الملكية لرب العمل.
- الاختراعات الحرة(التي تتم دون أن ترتبط بواجباته الوظيفية أو موارد تم تقديمها من قبل رب العمل) فتكون الملكية للموظف.
- الاختراعات المرتبطة (وهى الاختراعات التي يتوصل إليها خارج العقد ولكن يستخدم موارد رب العمل) فتكون الملكية لرب العمل.

ولذا أدى الخوف من الآثار القانونية العديدة وغير المحددة المترتبة على التوصل إلى الاختراعات وحدوث كثير من المنازعات إلى زيادة الاتفاقيات التعاقدية بين المخترع و الجامعة لتحديد الحقوق والواجبات بين جميع الأطراف ، وأيضا تم عمل سياسات تفصليه[١] من قبل الجامعه بشأن ملكيتها للحقوق الفكرية ، وكل الجامعات مالم تكن مقيدة بقيود قانونية صارمة (مثل قانون بي دول) سياستها تؤدي إلى تقليل مستوى التوافق حتى بين المؤسسات المتشابهة بشأن حقوق الملكية الفكرية، والمثال المثير للاهتمام هو سياسة جامعة إستنا فورد [٢] حيث أنه على الرغم من أن الجامعة هى المالك لحقوق الملكية الفكرية الناتجة من البحث ، إلا أن المخترع له الحق في وضع الاختراع في الملك العام ، ولقد أسفرت العلاقات المتداخلة بين مختلف التشريعات والسياسات في العديد من أنظمة الملكية المختلفة إلى تقسيمها إلى نوعين[٣] من نماذج سيطرة الجامعات على أنظمة ملكية الحقوق الفكرية:

- امتياز الأساتذة
- ملكية المؤسسة .(الجامعة).

[١] *Exploitation*, supra at note 25, at 298 *Exploitation*, supra at note 25, at 298

[٢] Stanford University IP policy available at http://rph.stanford.edu/5-1.html

[٣] In EU the ownership systems are as follows: Professor's Privilege: Sweden, Italy Institutional Ownership: Austria, Belgium, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Ireland, Latvia, Lithuania, Luxemburg, Malta, Netherlands, Portugal, Slovak Republic, Spain, UK

المطلب الثاني

امتياز الأستاذ

امتياز الأساتذة يقوم على فكرة أن نتائج الأبحاث التي أجريت في الجامعة أو في المنظمات البحثية المدعومة من الأموال العامة يتم الاحتفاظ بها من قبل شخص غالباً (الأستاذ) الذي أجرى البحث وليس من قبل المؤسسة(الجامعة) التي أجرى البحث فيها حيث أنها تهدف إلى جعلها حافز أكاديمي للمشاركة بفاعلية في تسويق المخرجات الأكاديمية. وفي هذا الشأن يتوجب علينا تناول التوجه الدولي بشأن امتياز الأستاذ ففي أوروبا نجد أن الاتجاه العام يسير نحو إلغاء نظام امتياز الأستاذ[١] ولذا نجد أن الدنمارك ألغته عام ٢٠٠٠م وتبعتها ألمانيا ٢٠٠٢م والنرويج ٢٠٠٣م وأخيراً فنلندا ٢٠٠٧م والسبب الرئيسي في ذلك [٢] يمكن أن نجده في زيادة الاعتراف بأن مبدأ الحرية الأكاديمية ليست سبباً وجيها لمنح إمتيازات للأستاذ وحرمان الجامعه من حقوق الملكية الفكرية والسبب الأخر[٣] تغير الملكية، رغبة صانعي السياسة في خلق حالة مشابهه للولايات المتحدة الأمريكية حيث تحتفظ الجامعات بحقوق الملكية الفكرية ، وكانت إيطاليا الدولة الوحيدة التي ذهبت في الإتجاه المعاكس في تبني نظام امتياز الأستاذ في ٢٠٠١م ويبدوا أن إيطاليا اعتمدت نظام امتياز الأستاذ لسببين رئيسيين[٤] هما:

- أنه يمكن تشجيع البراءات الناتجة من البحث.

-يمكن أن يساعد في حل مشكلة البيروقراطية الموجودة في إدارات الجامعة التي جعلت من المستحيل في كثير من الأحيان استغلال العديد من الاختراعات الأكاديمية وهذه التغيرات [٥] أظهرت مخاوف بين الجامعات الإيطالية والشركات منذ أن أصبحت معظم براءات الجامعة مملوكة للقطاع الخاص، ولنفس السبب تبنت

---

[١] *Turning Science into Business: Patenting and Licensing at Public Research Organizations*, OECD, Paris, 2003

[٢] W.PRINZ, M.J. ADELMANN, R. BRAUNEIS, J.DREXL, R.NACK, *Parents and Technological Progress in a Globalized World*, supra at note 14, at 339

[٣] F. LISSONI, P.LOTZ, J. SCHOVBSO, A. TRECCANI, *Academic Patenting and the Professor "sPrivilege: Evidence on Denmark from the KEINS database*, in Science and Public Policy 2009, 595 ff. at 596

[٤] *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property Regimes and Their Use*, Draft report to the commission, Mayson Hayes and Curran, 2008, at 17

[٥] F. MONTOBBIO, *Intellectual Property Rights and Knowledge Transfer from Public Research to Industry in US and Europe: which Lessons for Innovation Systems in Developing Countries?* in The Economics of Intellectual Property WIPO 2009, 180 ff., at 200

الدول النامية نظام امتياز الأستاذ والتي ربما لا تكون الفكرة الأحسن لأن المؤسسات العامه أيضاً يمكنها السيطرة على المجالات الإستراتيجية مثل الزراعه والصحة ، عموما حاليا لا يوجد في الإتحاد الأوروبي سوى إيطاليا والسويد تقدما نظام امتياز الأستاذ وفي خارج أوروبا نظام امتياز الأستاذ كان موجود في اليابان حتى عام ٢٠٠٤م فالأبحاث الأكاديمية تدعم في اليابان بقوة من القطاع الخاص ، وامتياز الأستاذ كان بطريقة معينة فمن الضروري ضمان أن كل الاختراعات المحتمل تسويقها يتم إرجاعها للراعي على "سبيل المثال الشركات الخاصة "، وهذا النوع من عملية نقل التقنية تم التسامح بشأنه من قبل صانعي السياسات وإدارات الجامعة ، ومن الجدير بالذكر أن نظام امتياز الأستاذ لم يوجد مطلقا في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن الخصائص النموذجية (المثالية) لامتياز الأستاذ كما طبقت في كل من إيطاليا والسويد [١] النطاق الذي يطبق عليه امتياز الاستاذ بشان حقوق الملكية الفكرية:

-ففي إيطاليا هذا النطاق أوسع بالمقارنة مع السويد على سبيل المثال أنها تطبقه ليس فقط على كل الموظفين في المؤسسات البحثية المدعومة من المال العام ، ولكن أيضا على كل المستشارين والأطراف الثالثة التي شاركت في البحث بينما في السويد يطبق فقط على الأساتذة (المدرسين) طلاب الدراسات العليا والمرشحين للدكتوراه ، كما أنه في السويد يطبق نظام الامتياز على حقوق المؤلف أيضاً بينما لا ينطبق هذا الوضع في إيطاليا.

- التعويضات المنظمات البحثية المدعومة من الأموال العامة تستحق جزء من الأرباح الناتجة عن استغلال الاختراع ولكن في السويد هذه المنظمات لا يمكن أن تستفيد من ذلك.

-حماية الاختراع في إيطاليا هناك التزام صارم على الباحثين لحماية اختراعاتهم ولكن هذا الحكم ليس موجود في السويد،

-الإنتقاصات : النظام في إيطاليا ينص على أنه إذا لم يستغل الباحث الاختراع صناعياً خلال ٥ سنوات يحق لمنظمة البحوث المدعومة من الأموال العامه أن تمارس حقوق غير إستئثارية على الاختراع الأكثر من ذلك إذا جاء الاختراع من البحوث الممولة من القطاع الخاص منظمة البحوث المدعومة من الأموال العامة تملك الاختراع ولا توجد أحكام مشابهه في القانون السويدي.

[١] Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use, supra at note 34, at 15.

منح أو إلغاء نظام امتياز الأستاذ يؤدي إلى نتائج هامه بشأن الاختراعات الجامعية ، وكذلك شراكة الجامعة والصناعة ، وتعطيل الطريق المعتاد للتعاون ١.

تحليل بحوث التكنولوجيا الحيوية في الدنمارك: مثال جيد لأن الدنمارك أول من ألغت نظام الامتياز منذ ما يزيد عن عشر سنوات(وهو ما يمكن أن يعطينا أثر الإلغاء المبكر) بعد إلغاء نظام الامتياز عام ٢٠٠٠م أوضحت أنه حدث إنخفاط في التعاون بين علماء الدنمارك والشركات ، ولذا الأخيرة بدأت التفاوض مع العلماء الذين يستفيدون من نظام الامتياز مثل تلك الموجودة في السويد ، ونفس الدراسة أوضحت أن إدخال وسيط مثل مكاتب نقل التقنية يمكن أن تأخر بشكل ما قرارات الجامعة بشأن الملكية الفكرية.

وهناك دراسة أخرى٢ دنماركية: أوضحت أن قدر كبير من أنشطة البراءة تحركت من الأساتذة للجامعات ، فبالرغم من إن ملكية الاختراع حافز مالي قوي للباحثين حيث أن هياكل المرتبات صارمة والمكافآت نادرة في البيئة ألأكاديمية كما أن ملكية براءة الاختراع لها وظيفة أخرى هى مكافأة الأفراد على مجهودهم وحفز الباحثين للقيام بدور فعال في تسويق اختراعاتهم.

ورغم ذلك على الجانب الأخر قد انتقد نظام الأستاذ للأسباب التالية ٣ نقص الموارد اللازمة للتسويق عادةً الباحثين والأكاديميين ليس عندهم المهارة ولا الخبرة ولا حتى الموارد المالية ولا حتى الاهتمام لتسويق مخرجاتهم البحثية ، كما لا توجد منفعة للجامعات ، حيث أن إسناد كافة حقوق الملكية الفكرية للباحثين لا يحقق أى فائدة مرجوة من البحث،ولذا المنفعة والمعارف يشارك فيها عدد قليل من الناس بدلا من المجتمع العلمي والجمهور على نطاق واسع ، كما ان المنظمات البحثية الممولة بالأموال العامة من غير المحتمل أن تشجع على الربط بين الباحثين والصناعة خشية أن يتحرك الباحثون إلى البحث عن مكافآت الجهات الصناعة.

المطلب الثالث

ملكية المؤسسة (الجامعة) للحقوق الفكرية الناتجة من الأبحاث المدعومة

---

١ F.VALENTIN, R.L. JENSEN, *Effects on Academia-Industry Collaboration of Extending University Property Rights*, in Journal of Technology Transfer 2007, 251 ff., at 271.

٢ F. LISSONI, P.LOTZ, J. SCHOVBSO, A. TRECCANI, Academic patenting and the professor's privilege: evidence on Denmark from the KEINS database, supra at note 33.

٣ *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use*, supra at note 34, at 41.

ملكية المؤسسة للبحوث تعني أن حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن البحث الأكاديمي تخص المؤسسة(الجامعة) التي تم فيها البحث ،وهذا يظهر جليا من خلال الاتجاه العالمي السائد نحو إقرار ملكية المؤسسة للحقوق الفكرية الناتجة عن الأبحاث المدعومة[١] ، وبوجه عام يمكن تقسيم هذا النوع إلى قسمين:

القسم الأول : الملكية التلقائية [٢]،حث يكون المالك الأول لحقوق الملكية الفكرية رب العمل الجامعة ، وفي هذا النظام عادة لا يكون هناك حقوق ترجع للموظف ، كما أن الحق في التعويض للموظف يعتمد على التشريع الوطني[٣]وسياسة الجامعة بشان ملكيتها الفكرية.

القسم الثاني: ملكية المؤسسة لحق الشفعة[٤] حيث يكون المالك الأول هو الموظف (الباحث) ولكن رب العمل الجامعة ، يحق لها المطالبه بالاختراع ،(عادة بشروط محددة) وفي حالة أن الجامعة لم تطالب بالاختراع الحقوق تعاد إلى المخترع ، إعادة الحقوق (في حالة عدم مطالبة المنظمة البحثية المدعومة من المال العام أو في حالة رغبتها في عدم تسويق الاختراع) إلى الموظف يعتمد إلى حد كبير على الهيئة الوطنية التشريعية ، والوقت بمعدل من ٣ إلى ٦ شهور بالإضافة ان الجامعة تلتزم عادة بدفع تعويض معين للمخترع كتعويض لنقل الحق في ملكية براءة الاختراع ، وتوجد العديد من طرق التعويض التي تعتمد على القانون الوطني[٥] فهناك بلدان التي لا يمنح فيها القانون تعويض[٦]

وبلدان يوجد فيها حق التعويض ويتم تحديده بدقة [٧]

وبلدان يوجد فيها حق التعويض ولكن لم يحدد بوضوح [٨].

وبلدان يكون حق التعويض الإضافي موجود في حالة أن رب العمل مالك لحقوق الملكية الفكرية [١].

---

[١] Italy is rare example of opposite trend of moving from institutional ownership to professor's privilege

[٢] The examples of countries with automatic ownership are : Latvia, France, U.K. Estonia and Ireland

[٣] The comparison of employees' remuneration in Germany, Sweden, Denmark, UK, France. Japan, Switzerland and US can be found in D. HARHOFF, K. HOISL, *Institutionalized Incentives for Ingenuity-Patent Value and the German Employees' Inventions Act*, in Research Policy 2007, 1143 ff., at 1146

[٤] The examples of countries with pre-emption rights are: Austria, Finland, Germany, Lithuania

[٥] *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use*, supra at note 34, at 23

[٦] EU examples : Ireland, Lithuania, Luxemburg, Cyprus

[٧] EU example : Slovenia

[٨] EU examples: Netherlands, Czech Republic and Malta

عموما يمكن القول بأن ملكية المؤسسة للملكية الفكرية يقلل من حرية وحقوق الباحث ولكن في نفس الوقت المدافعين عن نظام ملكية المؤسسة أوضحوا أنه توجد العديد من الجوانب الإيجابية في هذا النظام منها.

- أنها تسهل عملية نقل التكنولوجيا والمنافسة فملكية المؤسسة يكون حافز للمنظمات البحثية المدعومة بالمال العام لتطوير قدرات ومهارات نقل التقنية ، والولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك حيث ان هذه النظرية خلقت فيها بيئة تنافسية.
- نقص الحوافز لتطوير البنية التحتية ، بدون نظام الملكية التلقائية المنظمات البحثية المدعومة من المال العام لا يكون لديها الدافع لتطوير حتى بنية تحتية لتسويق الاختراعات.
- نقل التقنية ببساطة ، تبني ملكية المؤسسة يسمح بإنشاء مكاتب لنقل التقنية التي تركز وتسهل الإجراءات وبهذه الطريقة يمكن للباحثين التركيز فيما يقوموا به بشكل افضل ومن ثم يودي إلي عمل الاختراعات والتقدم في البحوث.
- الوعي بنقل التقنية، ومن المرجح أن وجود مكاتب نقل التقنية في البيئة الجامعة يزيد من فهم حقوق الملكية الفكرية ويحفز الأبحاث لتسويقها.

المهم وجوب التأكيد على أن نظام الشفعة يتعارض مع نظام الملكية التلقائي ، فيمكن أن يكون له تأثير سلبي على محفظة الجامعة من حقوق الملكية الفكرية،وذلك لأنه كان هناك العديد من الحالات التي لم تقم فيها الجامعة بالمطالبة ببراءة الاختراع. لذا ينفرد بها المخترع، وفي نهاية المطاف لا يمكن إعادة استخدامها أكاديميا لا من قبل المستخدمين ولا من قبل الصناعيين.ولذا من جانبا نرى وجوب إعمال نظام الملكية التلقائي.

خلاصة ما سبق:

أن الجامعة هي المالك لبراءة الاختراع وهذا هو النظام السائد والنموذج الجيد على نقل التقنية ، حيث أن الجامعات المتقدمة وصلت لهذه النتيجة بعد العديد من التجارب ومرور العديد من السنوات مما جعلها صاحبة خبرة وباع كبير بشأن الملكية الفكرية ونقل التقنية ، الأكثر من ذلك بدأت معظم الجامعات الأوربية تتجه إلى الاسترشاد وتطبيق النموذج الأمريكي بشان ملكية حقوق الملكية الفكرية ونقل التقنية إلى المجتمع ،

[1] EU example : France

النتائج والتوصيات:

إجمالاً يمكن القول من خلال ما سبق ان هذه السياسة تهدر حقوق الجامعة للأسباب التالية:

-تتعارض السياسة مع نظام براءة الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية السعودي خصوصا المادة السادسة التي منحت ملكية البراءة لرب العمل.

-السياسة تتعارض مع نظام مجلس التعليم العالي والجامعات لأنها ستفرض على الجامعات سياسة معينة بشأن الملكية الفكرية يجب أن تلتزم بها، بما يتعارض مع المادة الثامنة والعشرون بشأن المجلس العلمي ودوره في العملية البحثية والتي أوضحت أنه ينشأ في كل جامعة مجلس علمي يتولى الإشراف على الشؤون العلمية لأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر ، وله على الخصوص:.....٣ - تشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر وله في سبيل ذلك. أ - وضع قواعد لتشجيع إعداد البحوث العلمية،

-تتعارض السياسة مع اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات خصوصاً المادة ٢،٣ بشأن البحث العلمي والنشر ، حيث أن اللائحة أوضحت في المادة الثانية منها أن الهدف من البحوث التي تجرى في الجامعات إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة ، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي أ.....ب...ج.....د - نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية ومن العرض السابق أن السياسة تلغي مكاتب نقل التقنية في الجامعات ومن ثم لا يمكن إعمال أهداف هذه اللائحة،كما أن المادة الثالثة أوضحت أنه يحفز الباحثون من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إجراء البحوث الأصلية المبتكرة التي تُسهم في إثراء المعرفة المتخصصة وتخدم المجتمع، وتوفير سبل إنجازها، والإفادة منها، وللجامعات في سبيل ذلك.....ب - التعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل المملكة وخارجها عن طريق إجراء البحوث وتبادل المعارف ، ولكن هذه السياسة تفرض على الجامعات رؤية محددة خاصة بالملكية الفكرية وتلزمها بها ويجب على الجامعة إخطار من يتعامل معها بهذه السياسة والتى فحوها سيطرة المدينة على حقوق الملكية الفكرية ومنها براءة الاختراع. مما يؤدي إلى عزوف الجهات الخارجية عن التعاون مع الجامعة.

-السياسة تتعارض مع لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بالجامعة التي تمنح ملكية الاختراع لجامعة الملك سعود.

-السياسة تعمق البيروقراطية وتوصل للمركزية وستكون عقبة كؤود امام تطور البحث العلمي ، لأنها تلغي مكاتب نقل التقنية داخل الجامعات.

-السياسة تتعارض مع توجهات الجامعات العالمية في الدول المتقدمه في هذا الشأن حيث أنها هى المالك لحقوق الملكية الفكرية مما يساعدها على التعامل معها على النحو الأمثل وتصبح الملكية الفكرية رافد من روافد دعم الجامعات.

-وثيقة الحماية لن تتضمن اسم جامعة الملك سعود ، وهذا ما قد يؤثر على تصنيف الجامعة حيث أن عدد براءات الاختراع الصادرة باسم الجامعة مؤشر على مدى تقدم البحث العلمي فيها.

التوصيات :

-تعديل السياسة لجعلها أكثر عدالة لتحقيق المصلحة العامة ، وعلى نحو لا تقلص دور الجامعة الريادي ، وتكون دافع للبحث العلمي والابتكار.

- تزويد السياسة بما يسهم في إشعال عبقرية المنافسة الفعالة بين الجامعات بشأن دورها الإبتكاري على النحو الذي يسهم في بناء وتقوية الاقتصاد المعرفي مما يساهم في تطور المجتمع وتقدمه.

-تقر السياسة بملكية حقوق الملكية الفكرية وقصر دور المدينة على الإشراف والرقابة حتى لا ينحرف الدور ألابتكاري لغير المصلحة العامة.

- إضافة بند للسياسة على نحو يدفع كافة الجامعات على التعاون في مجال الملكية الفكرية ونقل خبرات الجامعات المتقدمه في هذا الشأن للجامعات التي لم تلحق بركب الملكية الفكرية إلا متأخراً.

-لو رغبت المدينة في تجميع كافة حقوق الملكية الفكرية تحت إدارة واحدة يكون ذلك من خلال وضع سياسة يتم إقرارها من قبل كافة جهات المملكة العربية السعودية ذات الصلة بما يحقق المصلحة العامة ويعود بالنفع على الجميع.

الملاحق

الملحق رقم١

A Comprehensive Intellectual Property Policy

for Research and Development Funded by

the National Science, Technology and Innovation Plan

مدينة الملك عبدالعزيز
للعلوم والتقنية KACST

TABLE OF CONTENTS

1.0 Definitions

1.0.1 "Fund" or "Funding" shall mean and include all monetary and non-monetary resources provided by the Government to a Recipient or Recipients through any program under the purview of the National Science, Technology and Innovation Plan ("NSTIP").

1.0.2 "Funding Agreement" means any contract, grant, or cooperative agreement entered into between any Government agency, Ministry or a Department of the Government or auspices thereof, and any Recipient or Recipients for the performance of experimental, developmental, investigative, or research work in whole or in part. It includes any assignment, substitution of parties, or subcontract of any type entered into for the performance of experimental, developmental, investigative, or research work under a Funding Agreement, as herein defined.

1.0.3 "Government" shall mean the national Government of the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) and its agencies, i.e., KACST, a Ministry, a Department of the Government or any auspices there of that provides, has provided or intends to provide Funds to a Recipient through NSTIP.

1.0.4 "Intellectual Property" ("IP") is defined as intangible (non-physical) property which includes, but is not limited to, scientific or scholarly discoveries, technical data. copyrights whether in common law or by statute, and inventions and improvements thereof whether provided in the Invention Disclosure Form or otherwise, and pertaining to, but not limited to, compositions of matter, processes, methods of manufacture, apparatus, systems and/or machines, patents, pending patent applications, utility

models, design models, trade secrets, trade dress, industrial designs, computer software, computer programming code of any sort, i.e., source code, object code, etc., and documents or materials pertaining to the programming code and/or computer software, layout designs and/or processes for manufacturing integrated circuits, trademarks whether in common law or by statute, official marks, service marks, domain names, moral rights related to copyrighted material, literary, artistic, musical or visual works, mask works, and all applications, registrations, and/or renewals in connection with copyrights and trademarks, and know-how; or other such intellectual property. It includes any subject matter that has the capability of being protected under any of the aforementioned categories.

1.0.5 "Invention Disclosure Form" shall mean a certain form upon which a natural person or persons describes his or her invention and submits it to the IP Management Unit(as defined below) for evaluation of patentability or other means of intellectual property protection.

1.0.6 "Inventor" shall mean the natural person or persons who first invented, developed, contributed, or created the IP to be evaluated and protected.

1.0.7 "IP Management Unit" means the body established under the provisions of this Policy to manage all aspects of the IP Rights(as defined below) generated through NSTIP Funding and/or a Funding Agreement, including the protection, commercialization and enforcement or defending thereof.

1.0.8 "IP Portfolio" shall mean the accumulation of all the IP owned, controlled, acquired, licensed and/or maintained on behalf of KACST.

1.0.9 "IP Incentives Program Award" shall mean any award granted under this Policy including Patent Awards, Trade Secret Awards, Technical Publication Awards and Plateau Achievement Awards.

1.0.10 "IP Rights" shall be defined to include: *Ownership* (legal title to the IP, and subject to an agreement to the contrary, all of the following rights: *Rights to Use* (for scholarly and academic purposes, for public purposes by the Government, its contractors or assigns or the general public, or for commercial purposes by the private sector); *Control* (the ability to decide where and when to file IP protection and the sought after scope of such IP protection, if and how to develop IP into products/services, where to market products, services, etc.); *Economics* (any and all revenue and costs related to IP protection, including enforcement or defending thereof, development and marketing and setting any and all Awards programs); *Attribution* (who claims credit for inventing and/or developing IP, subject to the laws of any filing jurisdiction); and *Risk Management* (product liability, infringement claims and regulatory compliance).

1.0.11 "National Intellectual Property Program" shall mean the comprehensive, organization-wide program that sets forth the strategies for acquiring, maintaining and/or exploiting IP for KACST.

1.0.12 "Patent Award" shall mean any award given to an Inventor relating to the attainment of patent protection for a particular invention, which may include, as examples, a Disclosure Submission Award, Invention File Award, Invention Issuance Award, High Value Patent Award , Patent Proof Development Award, and/or a National Achievement Award.

1.0.13 "Plateau Achievement Award" shall mean an additional award granted to an Inventor who has achieved a certain level of points under the IP Incentives Program Award.

1.0.14 "Research Performing Organization" means universities or other institutions of higher education, institutions established for purposes of research or any non-profit scientific or educational organization engaged in scientific research.

1.0.15 "Recipient" or "Recipients" means any institution, non-profit organization(s) or any other entity, organization or individual, that receives money for research and development under a Funding Agreement with the Government.

1.0.16 "Royalties/Income" includes all revenues generated through the Utilization, including licensing, assignment, use, or sale, of IP that are created through Funding under a Funding Agreement.

1.0.17 "Technical Publication Award" shall mean an award granted to an Inventor for the publishing of an article or conference materials.

1.0.18 "Trade Secret Award" shall mean an award granted to an Inventor relating to the attainment of trade secret protection for a particular Invention .

1.0.19 "Utilization" means to manufacture in the case of a composition of product, article of manufacture, machine or system, to practice in the case of a process or method, or to operate or use in the case of an article of manufacture, machine or system, or commercialization, or in any other manner so as to ensure that the IP is commercialized and/or that its benefits

are available to the public or to the Government on behalf of the public to the extent permitted by law or Government regulations.

2.0 Overview

2.0.1 The Kingdom of Saudi Arabia (KSA) is investing in research and related activities that enable the creation and application of new knowledge leading to economic prosperity. The conduct of NSTIP-funded research may result in the production of a range of research materials, intangible assets and tangible assets including: (1) ideas, research findings, software, data, specifications, drawings, documents ("Research Materials"); (2) interim and final project reports ("Project Reports"); (3) academic publications, academic presentations and theses ("Academic Reports"); and (4) other IP. This new knowledge may take the form of discoveries, creations, inventions, processes, including tangible material such as plant varieties, prototypes, biological matter and data; or other potentially marketable forms of intellectual property. To realize the Kingdom's goals, this knowledge including the intangible assets and tangible assets noted above should be appropriately developed, managed, protected and/or commercialized.

2.0.2 This *Comprehensive IP Policy for Research and Development Funded by NSTIP* shall be referred to as "the Policy". It provides the framework to ensure that IP generated through Funding made possible by the National Science, Technology and Innovation Plan is protected and leveraged for the greatest economic benefit of KSA.

2.0.3 This Policy is national in scope. It specifies parameters for assignment of ownership rights of all IP generated through NSTIP-funded research,

imposes responsibility on various parties, and specifies their obligations with regard to the creation, management and exploitation of IP generated using Funding from NSTIP.

2.0.4 This Policy sets forth mechanisms for IP protection, commercialization, ownership and maintenance, and prescribes incentives for researchers to encourage creativity and innovation in the Kingdom.

3.0 Statement of Purpose

3.1 Purpose of the Policy

3.1.1 The purpose of this Policy is to define the ownership rights for Intellectual Property (IP) that is created through NSTIP-funded research and development activities. The Policy describes the conditions under which ownership of Intellectual Property generated through NSTIP-funded research and development activities may be claimed, as well as the mechanisms by which participation is encouraged in enhancing the value of and sharing in the rewards of Intellectual Property development and commercialization.

3.1.2 Innovation is a prerequisite for any country to compete in the current global environment. With the adoption of the NSTIP, the Government of KSA has committed to building capacity for innovation and has started investing large funds in research and development. To promote creativity and to reap economic benefits of any significant magnitude through innovation, KSA must generate, adapt and apply IP generated through Research and Development (R&D). To provide incentives for innovation, it is necessary

to develop a framework in which the Utilization and regulation of IP is activated.

3.1.3 The Policy assigns rights to and imposes obligations on relevant stakeholders at each stage of the innovation management cycle. The Policy's framework identifies an incentive structure to create IP and the mechanism for its protection, Utilization and regulation. In doing so, the Policy promotes collaboration between government, private enterprises and non-government organizations, promotes commercialization of IP generated and promotes a culture of innovation in the country.

3.1.4 The Policy intends to provide Saudi industry (particularly Saudi small and medium enterprises) with preferential access to IP generated using Government funding so as to enable economic gains through new technology company creation and funding within KSA.

3.1.5 This Policy is developed with the intent of accelerating the pace of innovation in the country while reducing the burden on the Research Performing Organization of managing the complex process of IP management and commercialization. The ultimate objective of this Policy is to enable access to innovation to all significant stakeholders for the public's good.

3.2 Applicability of the Policy

3.2.1 This Policy applies to the whole of KSA.

3.2.2 The Policy applies to all research conducted using Funds allocated through the National Science, Technology and Innovation Plan, irrespective of the type of Funding, and the nature, location or focus of the research activity.

3.2.3 This Policy is applicable to all personnel of Research Performing Organizations receiving NSTIP Funding. It also applies to non-recipients and organizations associated with any activity of the Recipient with direct relevance to the funded activity.

3.2.4 This Policy is applicable to research and development activities jointly funded through NSTIP and non-governmental entities.

3.2.5 This Policy is also applicable to recipients of government scholarships and fellowships through NSTIP who engage in research and development with Research Performing Organizations in KSA.

3.2.6 This Policy may apply to non-NSTIP funded research based on mutual agreement between KACST and the concerned parties.

3.3 Exclusions from the Scope of the Policy

3.3.1 The Policy does not apply to research and development activities conducted by Research Performing Organizations in KSA without the use of NSTIP Funding, unless as specified in 3.2.6

3.3.2 Research and development activities sponsored by the private sector will be guided by specific agreements between the Research Performing Organization and the private sector entity sponsoring the activity.

3.3.3 The Policy excludes IP created by the personnel of a Recipient(s) where such IP is created without the use of significant resources of the Recipient and not connected with the profession for which the personnel is employed.

3.3.4 The Policy excludes all background IP, i.e., IP created by a Research Performing Organization prior to the start of the research activity for which NSTIP Funding was used by the Recipient(s) and their collaborators.

4.0 Ownership of IP

4.1 Ownership of IP Created through NSTIP-Funded Research

4.1.1 Intellectual Property generated through research conducted using NSTIP Funding will be owned by the Government. Such ownership will immediately vest with KACST and the university or the Research Performing Organization at which the research was conducted, immediately upon the disclosure of the invention by an individual or the Research Performing Organization.

4.1.2 KACST will act as the custodian of all IP assets generated through NSTIP Funding. It will serve the best interests of the country and the Government, by making the IP available for commercialization at the right opportunity and by the right party, at the discretion of KACST.

4.1.3 KACST will deploy competent personnel to negotiate on behalf of and represent the Government in all matters of IP created through NSTIP Funding.

4.1.4 KACST will maintain objectivity, neutrality and transparency in the selection of commercialization vehicle(s).

4.1.5 KACST will ensure that Saudi enterprises (especially Saudi small and medium enterprises) are given preferential access to the national IP portfolio, when appropriate.

4.1.6 KACST will ensure that the Research Performing Organizations are given immediate, unlimited access to the IP created at the respective institutions for research and education purposes.

4.1.7 KACST will apply, at its sole discretion for, obtain, and maintain IP Rights or other forms of protection in KSA and in foreign countries on IP developed using NSTIP Funding.

4.2 Ownership of IP Created through R&D Jointly Funded by NSTIP and Non-governmental entities

4.2.1 In cases where research and development activities are jointly funded by NSTIP and non-governmental entities, ownership of IP will vest equally with KACST, the institution where the research was conducted, and the non-governmental entity co-funding such research.

5.0 Management of IP

5.1 Funding Agreement

5.1.1 Every recipient accepting Funding shall, through the appropriate signatories, sign and ratify a Funding Agreement with the concerned Government Agency in accordance with the various provisions of this Policy.

5.1.2 Where no Funding Agreement has been entered into between the Recipient(s) and a Government agency, a standard Funding Agreement as

prescribed by KACST shall be signed and accepted by the parties and it shall bind them contractually.

5.2 IP Management Unit

5.2.1 An IP Management Unit will be established under the framework of this Policy as a body responsible for all aspects of management of IP and IP Rights created through the NSTIP Funding, where commercialization rights are vested with KACST.

5.2.2 The IP Management Unit will have adequate human capital and financial resources to make informed recommendations to KACST on matters relating to the filing and protection of IP, technology transfer opportunities and commercialization strategies.

5.2.3 The IP Management Unit will build IP awareness in the research community through training and knowledge exchange programs.

5.2.4 The IP Management Unit will design and implement an incentives program to encourage creativity and invention.

5.2.5 The IP Management Unit will undertake all necessary steps to protect and administer rights to Government-owned IP under this policy on behalf of the Government, either directly or through contract, including acquiring rights for, and administering royalties to, the Government in any invention or other IP defined and in accordance with this Policy.

5.2.6 Acting on behalf of KACST, the IP Management Unit will assist in the transfer of custody and administration, in whole or in part, to another

Government agency, of the right, title, or interest in any Government-owned invention or other IP, when appropriate.

5.3 Disclosure

5.3.1 Any IP created by or under the control of a Recipient(s) under a Funding Agreement shall be disclosed to KACST and the concerned funding agency within 60 days, but not later than 90 days, after the date of actual knowledge of the existence of such IP.

5.3.2 Disclosure is a critical part of the process of protecting IP. It formally documents the identity of the first inventor(s), the date of creation of the IP and other details. The inventor(s) shall assign their rights to the Recipient(s)/organization, which in turn will assign these rights to KACST.

5.4 Obligations of Recipients of NSTIP Funding

5.4.1 A Recipient is obligated to disclose all inventions to KACST within the timeframe stipulated in this Policy. If a Recipient fails to disclose such inventions within the stipulated time, the funding agency may elect to discontinue Funding of the research activity.

5.4.2 A Recipient must develop an appropriate structure to coordinate all IP-related matters with the IP Management Unit.

5.4.3 All employees, directors and officers of a Recipient organization will be notified, in writing, of the existence of this Policy upon adoption of the Policy (for those whose employment predates the Policy) or upon initiation of employment (for those who join after the Policy is established); thereafter,

employees, directors and officers will be notified, in writing, of any changes to the Policy. Acceptance of and adherence to the Policy is assumed by virtue of the initiation or continuation of employment at the Recipient organization.

5.4.4 A Recipient organization must notify, in writing, all visiting researchers, as well as researchers from collaborating institutions who take part in research activities funded by Saudi Government agencies, or other contractors, of this Policy. Any Funding Agreement or collaborative research agreement between a Recipient of Saudi Government Funding and partner institutions must refer to this Policy.

5.5 Obligations of the IP Management Unit

5.5.1 The IP Management Unit is obligated to establish the necessary forms, protocols and processes for management of IP vested with KACST. The IP Management Unit shall communicate with the Research Performing Organization regarding the steps being considered within 60 days of receiving an invention disclosure.

5.5.2 The IP Management Unit will work to recognize and publicize appreciation for individuals achieving invention disclosure goals. The IP Management Unit may establish new inventor communities or a mentor program to advance innovation, host appreciation events, and publicly recognize inventors at industry conferences or in appropriate trade publications. The IP Management Unit may also sponsor other events designed to promote the intellectual property policy and programs generally.

5.5.3 The IP Management Unit will build IP awareness in the research community in KSA. The IP Management Unit will periodically conduct interactive training sessions and presentations by intellectual property specialists or innovation leaders.

5.5.4 The IP Management Unit will prepare periodic reports, including an annual report, to be presented to the Supervisory Committee governing NSTIP and published for public knowledge.

5.6 Obligations of KACST

5.6.1 This policy obligates KACST to allocate sufficient resources to establish an IP Management Unit and manage all aspects of the management and commercialization of IP.

5.7 Infringements, Damages, Liability, and Indemnity

5.7.1 As a matter of policy, KACST shall, in any contract or other agreement between KACST and an unrelated third party in any transaction involving technology transfer, assignment, license, Utilization or other types of commercialization, seek indemnity against any and all legal proceedings including, without limitation, for manufacturing defects, production problems, design guarantee, infringement, and other commercialization liabilities.

5.7.2 KACST shall retain the right, at its sole discretion, to engage in any litigation concerning IP matters including infringement matters and other

contractual issues resulting from any infringing activities, license or other agreement in accordance with the Funding Agreement.

5.8 Management of IP Created through R&D Jointly Funded by NSTIP and Non-governmental entities

5.8.1 In cases where IP is created through research jointly funded by NSTIP and non-governmental entities, management of IP will be guided by a specific agreement between KACST and the non-governmental entity co-funding research.

5.8.2 The Research Performing Organization receiving joint Funding will disclose all inventions to all funding entities and to KACST.

5.8.3 The IP Management Unit will be responsible for all aspects of management of IP Rights if the co-funding non-governmental entity is not interested or is not capable of managing such IP.

5.8.4 In cases where the co-funding non-governmental entity is interested and capable of managing IP, the entity must initiate management activities within 30 days of receiving invention disclosure information from the Research Performing Organization entity, failing which the IP Management Unit will initiate and assume the IP management process. The co-funding non-governmental entity shall manage such activities in accordance with the specific agreement between KACST and the non-governmental entity co-funding research and the guidelines set forth in the Policy.

6.0 Commercialization of IP

6.1 Commercialization of IP Created through NSTIP-Funded Research

6.1.1 Under the framework of this Policy, the Saudi Technology Development and Investment Company ("STDIC" or "Taqnia") will be the primary vehicle for the Government to commercialize Government-owned IP.

6.1.2 Taqnia will have the "first right of refusal" on commercialization of any specific IP created through NSTIP Funding. Taqnia will receive non-exclusive license to such IP for commercialization.

6.1.3 Taqnia will determine the best and the fastest approach to commercialization. When deemed appropriate, Taqnia may partner with Saudi and non-Saudi enterprises for commercialization of such IP. Preference will be given to Saudi enterprises, particularly Saudi small and medium enterprises where reasonable, substantially manufacturing products in KSA.

6.1.4 In the instances where Taqnia partners with private entities for commercialization of specific IP, the private entity will enter into an agreement with Taqnia and KACST.

6.1.5 KACST will be responsible for coordination of all IP matters with Taqnia and will inform Taqnia of the availability of any commercializable IP within 30 days of such qualified IP being disclosed to it.

6.1.6 Taqnia will make the determination and inform KACST of its decision to commercialize and modalities .

6.1.7 If Taqnia decides not to commercialize any such commercializable IP, KACST will expeditiously seek Saudi and international firms to commercialize the IP. When deemed appropriate, KACST will provide a market specific, non-exclusive license to Saudi and non-Saudi private firms.

6.2 Commercialization of IP Created through R&D Jointly Funded by NSTIP and Non-governmental entities

6.2.1 In cases where IP is created through research jointly funded by NSTIP and non-governmental entities, commercialization of IP will be guided by a specific agreements between KACST and the non-governmental entity co-funding such research.

6.2.2 The co-funding non-governmental entity will have a non-exclusive license to commercialize such IP. KACST will reserve the right to grant a non-exclusive license to Taqnia for the commercialization of such IP. The specific scope of the license (such as geographic coverage and fields of use) will be negotiated between KACST and the co-funding entity.

6.3 Commercialization of IP registered and maintained by the Universities

6.3.1 In cases where IP is created at the University is registered and maintained by the university resources, The university company will have the "first right of refusal" on commercialization of any specific IP maintained by the University resources .

6.3.2 The university company will receive non-exclusive license to such IP for commercialization. Taqnia will have access to such IP in case it decides to do so.

7.0 Incentives for IP Creation and Commercialization

7.1 Incentives to Inventors to Encourage IP Creation

7.1.1 The Policy provides for incentives to inventors. The following financial rewards will be made available to Inventors creating IP through NSTIP-funded R&D activity. Details of the suggested awards are provided in the Appendix.

Award	Description	Criteria	Amount
Disclosure Submission Award	Qualified invention disclosure submitted	Any researcher involved in government-funded R&D	SR1,000/inventor up to SR4,000 maximum + 1 point for each inventor, for high quality disclosures
Invention File Award	Patent application filed	Any researcher who submits a disclosure that is filed as a patent application	SR5,000/inventor up to SR20,000maximum + 2 points for each inventor
Invention Issuance Award	Patent granted by patent office	Inventor supported patent prosecution	SR10,000/inventor up to SR40,000 maximum + 1 point for each inventor
Technical Publication Award	Contributes towards plateau award	Points acquired upon publication Publications in prestigious journals such as those included in the ISI Web of Science Databases	SR1,000/inventor up to SR4,000 maximum +1 point for each inventor SR5,000/inventor up to SR20,000 maximum + 1 point for each inventor
Trade Secret Award	Contributes towards	Points acquired upon trade	SR1,500/inventor up to

	plateau award	secret protection	SR6,000maximum +2 points for each inventor
Plateau Achievement Award	Points = 12	3 points must come from application filing	SR10,000
High Value Patent Award	Award for patents with proven business value	Management discretion based on worldwide impact	Up to SR50,000/inventor, up to SR200,000 maximum
Patent Proof Development Award	Award for identifying potential licensing targets	Inventors must identify potential infringers or licensing targets and create and submit a proof package that is subsequently licensed	Minimum ofSR50,000 depending on licensing value
National Innovation Award	Award for patents with exceptional value	Management discretion	Up to SR100,000 depending on value

7.1.2 In addition to the above incentives, and in the case of income received from the licensing of any specific IP, such income, after the deduction of associated IP management costs, will be distributed at the rate of 50% to the IP Management Unit and50% to the Research Performing Organization. The Research Performing Organization may distribute its share of the income to the Inventors according to its own institutional policy.

8.0 Implementation and revision

The national supervisory committee for NSTIP has approved this policy on 26/12/2011 (1/2/1433), the policy is subject to revision after three years of implementation.

APPENDIX

Intellectual Property Incentives Program: Details of Suggested Incentives

Disclosure Submission Award: Inventors will receive SR1,000 for submitting qualified invention disclosures that meet certain patentability requirements. Requirements include: Invention discusses an area of interest for IP protection; Invention is described in enough detail that it is shown to be workable (e.g., at least one figure when applicable with prose text); Inventors have identified at least one related reference; There are no bar dates that preclude patentability. This award is subject to approval by the IP Management Unit and will not necessarily be granted for every submitted disclosure. One point may be awarded for certain high quality disclosures, as determined by the IP Management Unit. When there are more than four Inventors, a maximum of SR4,000 may be awarded for each qualified Invention disclosure, which will be divided among the total number of Inventors.

Invention File Award: Once the determination has been made by the IP Management Unit for the patent counsel to proceed in seeking patent protection for a particular idea or invention, each qualified inventor will be eligible for points, cash awards and other non-monetary acknowledgements. Regular patent applications earn two (2) points plus SR5,000. No more than two (2) points can be earned for any one invention regardless of the number of countries in which it is filed. However, if one patent application is divided into two or more separate applications, each separate application filed earns two (2) points. When the filing of a regular patent application is delayed for management reasons (i.e., the disclosure is rated "file-hold"), two (2) points for the application may be credited and the

appropriate monetary amount of SR5,000 awarded, prior to filing by the patent counsel. When there are more than four Inventors, a maximum of SR20,000 may be awarded for each qualified application, which will be divided among the total number of Inventors.

Invention Issuance Award: After a patent application is filed, it can take several years to go through the Patent Office examination process to determine if it meets the requirements to be granted as a patent. When a patent office issues/grants a patent, the inventor shall receive one (1) point plus SR10,000 if they assisted the IP Management Unit in the patent prosecution process when necessary. When there are more than four Inventors, a maximum of SR40,000 may be awarded for each qualified issued patent, which will be divided among the total number of Inventors.

Technical Publication Award: Technical Publication Awards can be achieved in two different ways. The first is via the invention disclosure process. Qualifying disclosures for which no patent application is to be made, but which are deemed worthy of publication earn one (1) award point plus SR1,000 once the final approved draft is published. Each co-inventor of a qualifying invention will receive award points equal to those earned by a sole inventor. The second mechanism for achieving a Technical Publication Award is for articles or presentations promoted through a conference, trade publication, technical journal or other means. If it is determined as a result of initial screening by the IP Management Unit that an idea or invention should be promoted in this way, one (1) point plus SR1,000 shall be awarded when the approved draft has been published or presented. When the publication appears in a prestigious journal, the inventors will receive SR5,000 and one (1) point. Only publications that have undergone appropriate reviews for

intellectual property protection will be eligible for publication points and monetary awards. The IRB will have discretion for awarding points in accordance with this incentives practice. Articles/ presentations appearing in more than one publication/conference are not necessarily eligible for additional incentives. That determination will be made by the IP Management Unit. A maximum of SR4,000 may be awarded for each qualified publication, with each Inventor receiving no more than SR1,000, unless the publication appears in a prestigious journal, in which case a maximum of SR20,000 may be awarded for each qualified publication, with each Inventor receiving no more than SR 5,000.

Trade Secret Award: If it is determined by the IP Management Unit that an idea or invention should be protected by trade secret, the inventor will be awarded SR1,500 per inventor plus two (2) points upon verification that the procedures for designation and maintenance of a trade secret (as issued from time to time by the IP Management Unit) have been adequately addressed. When there are more than four Inventors, a maximum of SR6,000 may be awarded for each qualified idea or invention protected by trade secret, which will be divided among the total number of Inventors.

Plateau Achievement Award: The plateau award is an award that recognizes people for reaching a plateau of inventive activity by accumulating patent points. At a plateau, people that have previously been recognized under the Invention File Award, Invention Issue Award, Technical Publication Award, and Trade Secret Award will receive an additional award for being prolific submitters under this program. A plateau is reached when a total of 12 points is accumulated provided at least 3 of the 12 points are patent points (not Publication points). If the 3 patent

points have not been achieved, the award will be delayed until the 3 points are obtained. The award for obtaining the plateau is SR10,000 plus a framed certificate. Each subsequent plateau is achieved with an additional 12 points (3 of which must be patent points). Additional Publications points not used when reaching a plateau will carry over to additional plateaus.

High Value Patent Award: Patenting of inventions with particularly high value will be recognized with the High Value Patent Award. The monetary amount and time at which this award will be issued will be determined by the IP Management Unit. The value of some patents is not accurately known for years after it is issued, so this award could be received years after the inventor filed the disclosure. Factors to consider when determining the value of the patents for ranking purposes include potential uses of the invention by others, impact of the invention on the Saudi society, incorporation by a standards body or open source, or licensing value. The award range for a High Value Patent Award is up to SR50,000 per inventor, up to four inventors. When management selects a patent for a High Value Patent Award that has more than four inventors, a total award of SR200,000 will be divided among the total number of inventors.

Patent Proof Development Award: The Patent Proof Development Award recognizes the development of materials that demonstrate how a patent is infringed by the manufacture, sale, and/or use of products or services of a potential licensee. This award is intended to recognize those in the technical community who assist in generating substantial value from patents in the national IP portfolio. Initial awards of at least SR25,000 will be given following various reviews including legal and technical reviews. An additional award of at least SR25,000 will be given if it is

determined that the proof package was highly leveraged in a successful licensing or assignment engagement. The Program Manager, with support from IP Law, will assess proof packages for award eligibility as well as determine if the proof was highly leveraged in a successful licensing or assignment engagement.

National Innovation Award: Similar to the High Value Patent Award, the National Innovation Award recognizes extremely high value and is reserved for only the most significant patents and inventors. The monetary amount and time at which this award will be issued will be determined by KACST management. The award range for a supplemental patent issuance award is up to SR100,000 per inventor, up to four inventors. When management selects a patent for an Innovation Award that has more than four inventors, a total award value will be divided among the total number of inventors.

الملحق رقم٢

البحث و الاكتشاف
الإفصاح عن الاختراع
تقييم التقنية
حماية الملكية الفكرية
النشر لتوليد الاهتمام
تطوير النموذج الأولي
التسويق
الترخيص
التكوين التجاري
العائد المادي
الاستثمار في البحث

عملية نقل التقنية في جامعة الملك سعود[1]

كما هو في معظم جامعات العالم العربي، فإن البحث في جامعة الملك سعود كان في معظم الوقت يتبع مسار " النشر فقط " بمعنى أن نتائج الأبحاث يتم تجميعها ونشرها في المجلات العلمية أو تقدم في المؤتمرات واللقاءات العلمية. وفي حين أن مثل هذه الأنشطة البحثية تمثل جزءاً متكاملاً لأي توجه بحثي في أي جامعة عريقة، فإن مثل هذه الأنشطة، منفردة ، لا تضمن أن يستفيد العموم من الأفكار المبتكرة التي يتم إنشاؤها في جامعة الملك سعود. وفي الواقع، فإنه حتى الأن هناك نسبة ضئيلة من العمل البحثي الذي نشرته جامعة الملك سعود وجد طريقه إلى العموم في شكل نتائج أو منتجات ملموسة. وبعبارة أخرى، فإن ما تفتقده جامعة الملك سعود هو عملية نقل التقنية التي يتم تطويرها في الجامعة إلى العموم من أجل إفادة المجتمع. وفي ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها جامعة الملك سعود، فإن نقل المعرفة إلى عامة الجمهور لم تعد رفاهية يمكن الإستغناء عنها. في الواقع لقد أصبحت هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من هوية جامعة الملك سعود والمزيد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها يدركون الأن أهمية نقل التقنية إلى العموم.

وفي عملية نقل التقنية يتم التعرف على الأبحاث التي تتضمن إكتشافات وتقنيات مبتكرة في مرحلة مبكرة. وبدلاً من القيام بنشر هذه الأبحاث مباشرة، فإن هذه التقنيات تكون منحصرة على المختصين والمحترفين في برنامج الملكية الفكرية ونقل التقنية في جامعة الملك سعود.

وإذا ما ظهر، بناءاً على عملية التقييم، أن هذه التقنية جديدة وذات قيمة تجارية، فإن البرنامج يبدأ في التحرك مباشرة من أجل حمايتها كملكية فكرية أصلية. وبعد تأمين عملية الحماية هذه، ستكون الفرصة متاحة للباحثين لنشر أعمالهم لإثارة إهتمام الأخرين بتلك الأبحاث. وتقوم جامعة الملك سعود، بمساعدة المخترع، بالبدء في عملية التسويق للتقنيات والبحث عن المستثمرين الذي قد يكون لديهم إهتمام في الحصول على تراخيص لهذه التقنيات مقابل رسوماً مالية يتم الإتفاق عليها.

وعندما يتم التوصل إلى اتفاق بخصوص الترخيص، فإن جامعة الملك سعود سوف تتسلم رسوم الترخيص. وإذا ما تم تسويق التقنية تجارياً بشكل كامل، فإن الجامعة تتسلم إيرادات مالية على بيع المنتجات. وهذه الإيرادات يتم إقتسامها بين المخترعين وبين البرامج الأكاديمية من أجل إعادة إستثمارها في أبحاث وأفكار إبداعية جديدة.

وهذه العملية لها فوائد كثيرة مقارنة بمسار "النشر فقط"، من هذه الفوائد ما يلي:

[1] http://iptl.ksu.edu.sa/page/316

- تقديم منتجات ذات قيمة صناعية وفنية عالية تفيد المجتمع
- الحصول على عائد مالي يتم إستثماره في الأبحاث بالكليات والبرامج الأكاديمية التي تبرز منها الإختراعات
- الحصول على عائد مالي للمخترعين الذين تحصل تقنياتهم على تراخيص
- بداية شراكة مستديمة مع قطاع الصناعة
- تنويع الأنشطة الإقتصادية في المجتمع

هذه الفوائد الواضحة هي الطريقة المثلى لسد الفجوة بين الجامعة وبين المجتمع ولزيادة ثقة الصناعات المحلية والعالمية في الدور الذي تلعبه جامعة الملك سعود كرائد للإبداع والابتكار في المنطقة.

المراجع

المراجع العربية

[1] "السياسة الشاملة للملكية الفكرية الخاصة بالبحث والتطوير الممول من الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في المملكة العربية السعودية"تم اقرارها من قبل اللجنة الإشرافية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بتاريخ ١٤٣٣/٢/١ه الموافق ٢٠١١/١٢/٢٦م والتي سيتم مراجعتها بعد ثلاث سنوات من التجربة.

٢ لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بجامعة الملك سعود بالجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٠ إعمالاً للمادة ٢٠ من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

٣ نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، والأصناف النباتية، والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٩هـ.

١ لائحة المجلس العلمي ينشأ في كل جامعة مجلس علمي يتولى الإشراف على الشؤون العلمية لأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر.

٤ اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات .

١ أقر مجلس الجامعة مشروع لائحة برنامج الملكية الفكرية وترخيص التقنية بجامعة الملك سعود في٢٢\١١\ ١٤٣٠هـ الموافق ١٠\١١\٢٠٠٩م إعمالاً للمادة ٢٠ من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

٥ نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٢٧) وتاريخ١٤٢٥/٥/٢٩هـ.

٦ فوزي سعيد: ٢٠٠٥، التنمية في الوطن العربي، إصدار كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية، غزة، ص١٤٣

المراجع الأجنبية

[1]S.STERCKX, *Patenting and Licensing of University Research: Promoting Innovation or Undermining Academic Values?*, in Science and Engineering Ethics 2009, 1ff., at 2

[٢]Elaborated discussion can be found for example in R. EISENBERG, *Public Research and Private Development: Patents and Technology Transfer in Government Sponsored Research*, in Virginia Law Review 1996, 1663 ff.

[٣]Examples from German Employees'law (Arbeitnehmererfindungsgesetz or AEG) can be found in M. DECKER, J. MATTHES, *Employee Inventions in Germany,* in Intellectual Asset Management

[٤]Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, Apr. 15, 1994, Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, Annex 1C, Legal Instruments-Results of the Uruguaz Round, 33 I.L.M. 1125, 1197 (1994)

٥ Paris Convention for the Protection of Industrial Property (as modified in 1967), mentioned in the WTO TRIPS Agreement Article 2.

[٦]Patent Cooperation Treaty, done at Washington on June19, 1970, amended on September 28, 1979, modified on February 3, 1984, 2001, as in force from April 1,2002, adopted by 142 countries

[٧] EPC Article 60(1) in the second sentence states‖ If the inventor is an employee the right to the European patent shall be determined in accordance with the law of the State in which the employee is mainly employed; if the State in which the employee is mainly employed cannot be determined, the law to be applied shall be that of the State in which the employer has his place of business to which the employee is attached‖.

[٨]The Norwegian Employee Invention Act before changes in 2005 stated that —For the purpose of this Act teachers and scientific staff at universities and colleges shall not, in that capacity be deemed to be employees‖.

[٩]H.GODDAR, *Compliance with the German Employees" Invention Law in the Handling of Inventions Developed by Universities*, in Proceedings of the 1999 Summit Conference on Intellectual Property, University of Washington, Seattle, 1999

١٠.W.PRINZ, M.J. ADELMANN, R. BRAUNEIS, J.DREXL, R.NACK, *Patents and Technological Progress in a Globalized World*, Chapter 5., Springer-Verlag Berlin, 2009, 329 ff.١١ In Finland, Article 16 (3) of the constitution states that —The freedom of science, the arts and higher education is guaranteed||, while Article 13 in European Charter of Fundamental Right states: The art and scientific research shall be free of constraints. Academic freedom shall be respected

١٢ A.F. CHRISTIE, S.D'ALOSIO, K.L. GAITA, M.J. HOWLETT, *Analysis of the Legal Framework for Patent Ownership in Publicly Funded Research Institutions*, Commonwealth Department of Education Science and Training, Canberra, Austarlia, 2003

١٣ The report focuses on the patents, considering they are the most significant type of IP to be transferred from universities. Other important IP assets include copyright (mostly software)

[1]In broader sense, the privilege extends to collaborators and student. In some countries it is also known as teacher's privilege

١٤ Technology transfer is the process of sharing of skills, knowledge, technologies, methods of manufacturing, samples of manufacturing and facilities among governments and other institutions to ensure that scientific and technological developments are accessible to a wider range of users who can then further develop and exploit the technology into new products, processes, applications, materials or services. Definition from www.wikipedia.org.

[1]This work is focused on the universities as the main representative of publicly funded research organizations (PFRO). Some national legislation may treat universities differently from the rest of PFROs

١٥ The extensive analysis of the subject can be found in a following works: A.L. MONOTTI, S. RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and Exploitation*, Oxford University Press, Oxford, UK, 2003; F. MONTOBBIO, *Intellectual Property Rights and Knowledge Transfer from Public Research to Industry in US and Europe: which Lessons for Innovation Systems in Developing Countries?*in The Economics of Intellectual Property WIPO, 2009; R. EISENBERG, *Public Research and Private Development: Patents and Technology Transfer in*

Government Sponsored Research, in Virginia Law Review, 1996, 1663 ff.

١٦The data on US patenting and licensing from US universities can be found on the *www.autm.net/surveys*, official web page of the Association of University Technology Managers (AUTM).

١٧ Act of Dec.12, 1980, Pub. L. No. 96-517, 94 Stat. 3015-3028 (codified as ammended at 35 U.S.C. §§ 200-211, 301-307 (1994)

١٨ D.MOWERY, B.N. SAMPAT, *The Bayh-Dole Act of 1980 and University Technology Transfer: A Model for Other OECD Governments?,*in Journal of Technology Transfer 2005, 124 ff.

١٩ M. LAMLEY, *Are Universities Patent Trolls?,*in Stanford Public Law Working Paper No. 980776. 2007

٢٠ J. THURSBY, M. THURSBY, *Knowledge Creation and Diffusion of Public Science with Intellectual Property Rights, in* Intellectual Property Rights and Technical Changes, K. Maskus (Ed.), Elsevier Ltd. 2007

٢١ A. CONTI, P. GAULE, D. FORAY, *Academic Licensing: a European Study*, Working paper

2007-001 CEMI, 2007

٢٢ A.L. MONOTTI, S.RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and*

Exploitation, Oxford University Press, Oxford, 2003 at 302

٢٣ United States v. Dubliner Condenser Corporation, 289 U.S. 178, amended, 289 U.S. 706 (1993)

٢٤ L. MACDONALD, G. CAPART, *Community Research. Management of Intellectual Property in Publicly-Funded Research Organizations: Towards European Guidelines*, Commission of European Communities, Brussels, 2004. at 11

٢٥ A.L. MONOTTI, S. RICKETSON, *Universities and Intellectual Property. Ownership and*

٢٦ *Exploitation*, supra at note 25, at 298 *Exploitation*, supra at note 25, at 298

٢٧ Stanford University IP policy available at http://rph.stanford.edu/5-1.html

٢٨ In EU the ownership systems are as follows: Professor's Privilege: Sweden, Italy Institutional Ownership: Austria, Belgium, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Ireland, Latvia, Lithuania, Luxemburg, Malta, Netherlands, Portugal, Slovak Republic, Spain, UK

٢٩ *Turning Science into Business: Patenting and Licensing at Public Research Organizations*, OECD, Paris, 2003

٣٠ W.PRINZ, M.J. ADELMANN, R. BRAUNEIS, J.DREXL, R.NACK, *Parents and Technological Progress in a Globalized World*, supra at note 14, at 339

٣١ F. LISSONI, P.LOTZ, J. SCHOVBSO, A. TRECCANI, *Academic Patenting and the Professor"sPrivilege: Evidence on Denmark from the KEINS database*, in Science and Public Policy 2009, 595 ff. at 596

٣٢ *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property Regimes and Their Use*, Draft report to the commission, Mayson Hayes and Curran, 2008, at 17

٣٣ F. MONTOBBIO, *Intellectual Property Rights and Knowledge Transfer from Public Research to Industry in US and Europe: which Lessons for Innovation Systems in Developing Countries?* in The Economics of Intellectual Property WIPO 2009, 180 ff., at 200

٣٤ Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use, supra at note 34, at 15.

٣٥ F.VALENTIN, R.L. JENSEN, *Effects on Academia-Industry Collaboration of Extending University Property Rights*, in Journal of Technology Transfer 2007, 251 ff., at 271.

٣٦ F. LISSONI, P.LOTZ, J. SCHOVBSO, A. TRECCANI, Academic patenting and the professor's privilege: evidence on Denmark from the KEINS database, supra at note 33.

٣٧ *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use*, supra at note 34, at 41.

٣٨ Italy is rare example of opposite trend of moving from institutional ownership to professor's privilege

[1]The examples of countries with automatic ownership are : Latvia, France, U.K. Estonia and Ireland

٣٩ The comparison of employees' remuneration in Germany, Sweden, Denmark, UK, France. Japan, Switzerland and US can be found in D. HARHOFF, K. HOISL, *Institutionalized Incentives for Ingenuity-Patent Value and the German Employees' Inventions Act*, in Research Policy 2007, 1143 ff., at 1146

٤٠ The examples of countries with pre-emption rights are: Austria, Finland, Germany, Lithuania

٤١ *Monitoring and Analysis of Technology Transfer and Intellectual Property regimes and Their Use*, supra at note 34, at 23

مواقع الإنترنت

[1] http://ipa.kau.edu.sa/Default.aspx?Site_ AR،

[1] http://ttie.kfupm.edu.sa/

جامعة الناصر

AL-NASSER UNIVERSITY